جامعة المنصورة
كلية الحقوق
قسم الاقتصاد والمالية العامة

التأثيرات المالية لدعم الطاقة

(دراسة مقارنة)

إعداد الباحث

محمد إبراهيم إبراهيم العوضى

تحت إشراف
الأستاذ الدكتور

رضا عبد السلام إبراهيم

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة
ووكيل كلية الحقوق لشئون التعليم والطلاب
ومحافظ الشرقية الأسبق

٢٠١٩

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
ملخص البحث	٣
مقدمة البحث	٦
مشكلة البحث	٦
أهمية البحث	٨
نطاق البحث	٩
خطـــة البحث	٩
المبحث الأول: ماهية دعم الطاقة	٩
• المطلب الأول : مفهوم دعم الطاقة	١٠
• المطلب الثاني : الاثار الاقتصادية لتزايد دعم الطاقة	١٤
المبحث الثاني : دراسة تحليلية لقضية دعم الطاقة فى الدول العربية وماليزيا	٢٢
• المطلب الأول : الاثار الاقتصادية لسياسات دعم الطاقة على الاقتصاد الماليزى	٢٢
• المطلب الثاني : الاثار الاقتصادية لدعم الطاقة على الاقتصادات العربية	٣٩
المبحث الثالث : الدروس المستفادة من برامج دعم الطاقة	٤٥
نتائج البحث وتوصياته	٥٠
المراجع	٥٤

ملخص البحث

هدف البحث الحالي إلى إلقاء الضوء على تجارب الدعم فى الدول العربية وبعض دول جنوب شرق آسيا فى محاولة للتوصل إلى دروس مستفادة تفيد صانعى القرار ، ولإيمان الباحث بضرورة التخطيط الجيد والمتقن ، واتخاذ القرارات الأفضل لتقليل والحد من آثار الغاء الدعم. وقسم الباحث هذا البحث إلى ثلاثة مباحث تطرقنا في المبحث الأول لماهية دعم الطاقة من خلال مطلبين تم فى المطلب الاول منهم عرض مفهوم دعم الطاقة ثم فى المطلب الثانى تم تناول آثار تزايده. ثم انتقلنا بعد ذلك لعرض التداعيات التى قد يسببها دعم الطاقة من خلال عرض لهذه التداعيات على الاقتصاد الماليزى من ناحية ، والاقتصاد العربى من ناحيةٍ اخرى. وأخيراً أوضحنا بإيجاز ماهى الدروس المستفادة من برامج دعم الطاقة حتى تكون أمام صانعى القرار فى مصر للإستفادة منها. ومن خلال هذا البحث توصلنا لمجموعة من النتائج من أهمها أنه تعددت التعريفات الخاصة بالدعم بشكل عام فإلى الآن لايوجد مفهوم محدد له. وأن أنسب تعريف للدعم بشكل عام هو ""أية تدابير من شأنها بقاء الأسعار عند مستوى أدنى من سعر السوق وذلك للمستهلكين وعند مستوى أعلى منه وذلك للمنتجين. كما أن هذه التدابير قد يكون هدفها خفض التكاليف بالنسبة للمنتج من خلال منحه دعم مباشر أو غير مباشر". وعلى الرغم من أنّ الدعم عموما يأخذ العديد من الصور مثل الدعم الكلى والجزئى والمباشر وغير المباشر إلا أن دعم الطاقة يشمل نوعان فقط هما دعم الاستهلاك ودعم الإنتاج ، ويؤدي القطاع الصناعي في الدول العربية دوراً مهماً في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويساهم بشكل فعال، بشقيه الاستخراجي والتحويلي، في الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات. فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام ٢٠١٥ على سبيل المثال نحو ٢٤٢٩,١ مليار دولار، ساهم القطاع الصناعي في الدول العربية بنسبة ٣٣,٦% منه، وتوزعت مساهمة الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى لنفس العام مابين ٢٢,٦ % نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية و١١% نسبة مساهمة الصناعات التحويلية. هذا وتتواجد في عدد من الدول العربية صناعات تصنف بالصناعات كثيفة الاستهلاك الطاقة وتتضمن

الصناعات الكيميائية، والمعدنية، والغذائية، وصناعة الورق، والزجاج، ومواد البناء. وتلعب الصناعه التحويلية دورا هاما فى الاقتصاد الماليزى. إذ أزدادت نسبة مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالى الماليزى بصفة عامة خلال الفترة من عام ١٩٧٠ حتى عام ٢٠١٧ وبصفة خاصة خلال الخمس سنوات الماضية. حيث أرتفعت مساهمتها من نحو ١٥,١٩ % عام ١٩٧٠ إلى نحو ٢٢,٥٩% عام ٢٠١٧. كما بلغت مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالى نحو ٢٣,١٢ % فى المتوسط خلال نفس الفترة. ويرجع إرتفاع مساهمتها إلى عدة أسباب منها؛(١) تبنى سياسات جاذبة للإستثمار الأجنبى المباشر، و(٢)الإهتمام بالتعليم، و(٣) التنمية البشرية ووفرة العمالة الماهرة والمدربة. وأصى البحث بالعديد من التوصيات من أهمها ضرورة تبنى سياسات إجتماعية مكملة لسياسات ترشيد الدعم من أجل تجنب الآثار الاقتصادية السلبية الناشئة عن ترشيد الدعم. وتطوير رؤية شاملة لإصلاح دعم الطاقة وتطبيق منهج تدريجى وانتقائى وتعزيز شبكات الآمان الإجتماعى وتبنى سياسات لتسعير الطاقة وفقا لآليات السوق.

Abstract

The aim of this research is to shed light on the experiences of support in the Arab countries and some Southeast Asian countries in an attempt to reach lessons learned that benefit the decision makers, and the belief of the researcher the need for good and careful planning, and take better decisions to reduce and reduce the effects of canceling subsidies. The researcher divided this research into three researches. In the first section, we discussed the importance of energy subsidies through two demands. We then went on to show the implications for energy subsidies by presenting these implications to the Malaysian economy on the one hand and the Arab economy on the other. Finally, we briefly outlined the lessons learned from energy subsidy programs so that decision makers in Egypt can benefit from them. Through this research we have reached a set of results, the most important of which is that there are many definitions of support in general until now there is no specific concept for it. The most appropriate

definition of subsidies in general is "measures that will keep prices below the market price for consumers and at a higher level than for producers. These measures may also be aimed at reducing costs for the product by granting direct or indirect subsidies. ”Although subsidies generally take many forms, such as total, partial, direct and indirect subsidies, energy subsidies include only two types of consumption subsidies and production subsidies. The industrial sector in the Arab countries plays an important role in the economic and social development plans and contributes effectively, both extractive and transformative, to the GDP and exports. The contribution of industry to the GDP for the same year was distributed among 22.6% of the extractive industries and 11% of the manufacturing industries. The manufacturing sector plays an important role in the Malaysian economy and its contribution to the Malaysian GDP increased in general from 1970 to 2017, especially during the past five years. Its contribution increased from about 15.19% in 1970 to about 22.59% in 2017. Its contribution to GDP reached about 23.12% on average during the same period. The increase in their contribution is due to several reasons, including: (1) the adoption of attractive policies for foreign direct investment, (2) attention to education, and (3) human development and the availability of skilled and trained workers. The research recommended several recommendations, the most important of which is the need to adopt social policies that complement the policies of rationalization of subsidies in order to avoid the negative economic effects of rationalization of subsidies. Developing a comprehensive vision of energy subsidy reform, implementing a gradual and selective approach, strengthening social safety nets and adopting energy pricing policies in accordance with market mechanisms.

مقدمة البحث

شهدت الآونة الأخيرة إرتفاع حاد فى الأسعار الدولية للطاقة دون أن ينتقل أثر هذا الارتفاع بالكامل إلى الأسعار المحلية. ويرجع الإرتفاع فى أسعار الطاقة إلى عوامل عديدة ؛ من هذه العوامل مايتعلق بالاقتصاد العالمى نفسه. فالاقتصاد العالمى فى الآونة الاخيرة قد شهد تقلباً فى معدلات النمو الاقتصادى أنعكست على الطلب على الطاقة بالإرتفاع مما يعنى فى ظل ثبات المعروض أو إنخفاضه إرتفاعاً فى الأسعار. علاوة على أنّ الدول المنتجة للطاقة تسعى فى أحوال كثيرة إلى رفع أسعار الطاقة للإستفادة منها فى استراتيجياتها التنموية ولها ذلك من خلال خفض الإنتاج فى حالة تدنى الأسعار للمحافظة عليها مرتفعه. ومن هذه العوامل مايتعلق بالعوامل السياسية كالاضطرابات والصراعات التى تتعرض لها الدول المنتجة للنفط مثلا كأحد مصادر الطاقة ممايعكس على أسعاره بالإرتفاع. ومن هذه العوامل أيضا مايتعلق بالأوضاع الإجتماعية حيث تلجأ كثير من الدول إلى رفع أسعار الطاقة وتقسيمها فى شكل شرائح من أجل تحقيق فائض من هذه الاجراء توجه نحو الطبقة الفقيرة.

مشكلة البحث

وعلى الرغم من إنّ الأسعار الدولية للطاقة قد إرتفعت إرتفاعا ملحوظا خلال السنوات الماضية وتقلبت عند مستويات مرتفعه لها وهو ما يؤكده الشكل السابق إلا أن العديد من الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط لم تحجم عن تعديل أسعار الطاقة المحلية لتعكس هذا الارتفاع فحسب بل سعت أيضا إلى تمويل الفرق بينهم من خلال دعم تتحمله الموازنة العامة للدولة وهو فى تزايد مستمر ، وهذا بلاشك قد يشكل مع إستمرار إرتفاع الاسعار الدولية للطاقة

تكلفة باهظة على المالية العامة مما قد يؤدى بدورة إلى زيادة مخاطر المالية العامة فى هذه البلدان[1].

وينشأ عن دعم الطاقة العديد من التداعيات الاقتصادية منها ماهو إيجابى ومنها ماهو سلبى. فأما عن التداعيات السلبية فنجد أن نفقات الدعم قد تؤدى إلى تشوية توزيع الموارد نتيجة أن تسعير مواد الطاقة بأسعار بخسه قد يشجع على الإفراط فى إستهلاك الطاقة ويضعف الحافز على الاستثمار فى الطاقة المتجدده. ويضاف إلى ذلك أن إستيراد الدولة لمنتجات الطاقة مع دعمها قد يشكل ضغطا على الموازنة العامة وميزان المدفوعات خصوصا فى البلدان المستوردة الصافية للطاقة. وعلاوة على ذلك، قد يساهم دعم الطاقة فى توزيع الدخل لصالح الطبقة الغنية ومن ثم تحقيق عدم العداالة فى توزيعه لأن أكبر المستفدين من منافع هذا الدعم هو الطبقة الغنية دون الطبقة الفقيرة. ولاتتوقف التداعيات السلبية للدعم عند هذا الحد بل نجد أن دعم الطاقة قد يضر بالأجيال القادمة بما قد يسببه الإفراط فى استهلاك الطاقة كنتيجة للدعم من انبعاثات ضارة بالبيئة كظاهرة الأحتباس الحرارى وغيرها....إلخ. وبخصوص التداعيات الإيجابية، يمكن القول أنه لو تم ترشيد هذا الدعم واستفادت منه الفئات الأولى به فأنه قد يساهم فى تحقيق العدالة فى توزيع الدخل. فضلا عن أن دعم الطاقة قد يشجع الاستثمار الأجنبى والمحلى على حد سواءا فالطاقة أحد أدوات الانتاج وإنخفاض سعرها قد يساهم فى خفض

---

[1] International Energy Agency (IEA), 2011a, ―Development in Energy Subsidies," Chapter 14 of the 2011 World Energy Outlook (Paris).

International Energy Agency (IEA), (2011b)"Fossil-Fuel Subsidies—Methodology and Assumptions"World Energy Outlook

التكاليف وبالتالى زيادة الإنتاج والتوظف وعلاج البطالة وخصوصا فى البلدان الساعية للتقدم[١].

أهمية البحث:

يعتبر دعم الطاقة من أكثر الموضوعات المثارة على الساحة الدولية والإقليمية الآن. ويرجع ذلك إلى أن العديد من الدول عل مستوى العالم ومنها بعض دول جنوب شرق آسيا ودولا عربية قد سعت إلى إتباع سياسات لترشيد الدعم الموجه للطاقة من أجل مواجهه الآثار السلبية التى تتحملها اقتصاداتها نتيجة فاتورة الدعم وتوجيهه إلى غير مستحقية

ولما كان الإقتصاد المصرى جزء من النظام الإقتصادى العالمى ، فإنه شأنه شأن الإقتصادات الاخرى تعرض منذ ثورة يناير لأزمات مالية من شأنها إن أدت إلى لجوء الدولة إلى اتباع برنامج للإصلاح الإقتصادى أحد محاوره إلغاء الدعم الموجه للطاقة على مراحل.

من هنا جاءت أهمية هذا البحث بقصد إلقاء الضوء على تجارب الدعم فى الدول العربية وبعض دول جنوب شرق آسيا فى محاولة للتوصل إلى دروس مستفادة تفيد صانعى القرار ، ولإيمان الباحث بضرورة التخطيط الجيد والمتقن ، واتخاذ القرارات الأفضل لتقليل والحد من آثار الغاء الدعم.

---

(1)Coady, David, Robert Gillingham, Rolando Ossowski, John Piotrowski, Shamsuddin Tareq, and Justin Tyson, 2010, ―Petroleum Product Subsidies: Costly, Inequitable, and Rising,‖ IMF Staff Position Note No. 10/05 (Washington: International Monetary Fund).

Coady, David, Moataz El-Said, Robert Gillingham, Kangni Kpodar, Paulo Medas, and David Newhouse, 2006, ―The Magnitude and Distribution of Fuel Subsidies: Evidence from Bolivia ,Ghana, Jordan, Mali, and Sri Lanka,‖ IMF Working Paper No. 06/247 (Washington :International Monetary Fund).

Gupta, Sanjeev, Marijn Verhoeven, Robert Gillingham, Christian Schiller, Ali Mansoor, and Juan Pablo Cordoba, 2000, Equity and Efficiency in the Reform of Price Subsidies: A Guide for Policymakers (Washington: International Monetary Fund).

نطاق البحث:

يتعلق الإطار الذى يدور حوله البحث بإلقاء النظر على موضوع دعم الطاقة ، وذلك من خلال التعرض لماهية الدعم بصفة عامة ودعم الطاقة بصفة خاصة مستعينين فى ذلك بالأسلوب التحليلى الإقتصادى بدراسة الواقع العالمى بالإضافة إلى الإعتماد على أهم ما جاء من دراسات فى هذا الموضوع .

خطـــة البحث

- **المحبث الأول: ماهية الدعم الطاقة**
  - **المطلب الأول: مفهوم دعم الطاقة**
  - **المطلب الثانى: الاثار الاقتصادية لتزايد دعم الطاقة**
- **المبحث الثاني: دراسة تحليلية لقضية دعم الطاقة فى ماليزيا والدول العربية.**
  - **المطلب الأول: الاثار الاقتصادية لدعم الطاقة فى ماليزيا.**
  - **المطلب الثاني: الاثار الاقتصادية دعم الطاقة فى الدول العربية.**
  - **المبحث الثالث: الدروس المستفادة من برامج دعم الطاقة**

المبحث الأول

ماهية دعم الطاقة

يعتبر دعم الطاقة من أكثر الموضوعات المثارة حالياً على الساحتين العالمية والاقليمية ، ولأهميتها فإننا سنعرض لماهيتها وذلك من خلال مطلبين متتاليين على النحو التالي :-

- **المطلب الاول:- مفهوم دعم الطاقة.**
- **المطلب الثاني :- أسباب تزايد دعم الطاقة.**

وفيما يلي تفصيل تلك المطالب :

المطلب الأول

مفهوم دعم الطاقة

على عكس مفهوم الدعم نجد أن معظم الدراسات أتفقت على تعريف محدد للدعم الطاقة ومن هذه الدراسات دراسة(Koplow, 2009) إذ عرفته بأنه الفرق بين السعر المدفوع لمواد الطاقة على إختلاف أنواعها من قبل المنتج أو المستهلك والسعر المعيارى أو المرجعى لها. وهذا التعريف هو ماتتبناه المنظمات الدولية مثل وكالة الطاقة الدولية والبنك الدولى إذ عرفوا دعم الطاقة بأنه الفرق بين سعر مواد الطاقة فى الأسواق العالمية والسعر التى تباع به فى الاسواق المحلية[١].

ويتم حساب الدعم في حالة منتجات الطاقة التي تندرج تحت سلع التجارة الدولية مثل النفط والغاز الطبيعي بالفارق بين مستويات الأسعار المحلية والأسعار المرجعية ممثلة في هذه الحالة بمستويات الأسعار العالمية بعد تعديلها بما يعكس تكاليف النقل والتوزيع. أما إذا كانت منتجات الطاقة تتمثل في السلع غير التجارية مثل الكهرباء، فإن الدعم يحسب على اساس الفرق ما بين الأسعار المحلية وسعر مرجعي ما وليكن في هذه الحالة استرداد تكلفة الانتاج بما يتضمن عائد رأس المال.[٢]

وعلاوة على ماسبق، يشمل دعم الطاقة نوعان هما[٣]:

---

(1)Cust, J., & Neuhoff, K. (2010). The economics, politics, and future of energy subsidies. In Report from climate policy initiative workshop, hosted at DIW Berlin,PP:2-4.

(2)Koplow, D.(2009) "Measuring Energy Subsidies Using the Price-Gap Approach: What Does It Leave Out?‖ IISD Trade, Investment and Climate Change Series (Winnipeg: International Institute for Sustainable Development,PP:4-8.

(3)Clements, M. B. J., Coady, D., Fabrizio, M. S., Gupta, M. S., Alleyne, M. T. S. C., & Sdralevich, M. C. A. (2013). Energy subsidy reform: lessons and implications. International Monetary Fund,PP:5-7.

١. **دعم الإستهلاك :** وينشأ دعم الإستهلاك عندما تكون الأسعار التى يدفعها المستهلكون من شركات(الإستهلاك الوسيط) وأسر (الإستهلاك النهائى) أقل من سعر معيارى أو مرجعى معين (benchmark price) أى أن دعم الإستهلاك هو الفرق بين السعر المعيارى والسعر الذى يدفعه مستهلكوا الطاقة . وينقسم دعم الإستهلاك إلى نوعين هما:

أ. **دعم الاستهلاك قبل الضرائب:** وهو السعر المعيارى بعد تعديله ليراعى تكلفة النقل والتوزيع أو هو تكلفة عرض السلعه[١]. ويوضح ذلك المعادلة التالية :

دعم الإستهلاك قبل الضرائب = السعر الدولى أو المعيارى للمنتجات المتداولة عالميا أو السعر الذى يغطى اجمالى التكلفة شاملة التوزيع والنقل فى حالة المتجات غير المتداولة عالميا(PW) – السعر الذى يدفعه مستهلكوا الطاقة (PC) بشرط أن PC<PW.

أى أن هذا النوع من الدعم ينشأ إذا كان سعر بيع الطاقة في الأسواق المحلية للاسر والشركات أدنى من تكاليف إمدادهم بها. ففي حالة البنزين على سبيل المثال يتمثل الدعم قبل الضرائب في الفارق بين السعر العلمي للبنزين، والسعر النهائي الذي يدفعه المستهلكون في محطة الوقود.

ب. **دعم الإستهلاك بعد الضرائب:** وهو أن السعر المرجعى أو المعيارى الذى نستند إليه فى حساب الدعم يتضمن الضرائب التى تراعى الآثار السلبية التى تسببها الطاقة. وفى هذه الحالة يكون الدعم بعد الضرائب = الدعم قبل الضرائب مضافا إلية التكلفة الضريبية المثلى.

---

[1] Coady, D., Parry, I. W., Sears, L., & Shang, B. (2015). How large are global energy subsidies?" CESifo Working Paper, No. 5814, P.6.

وعموما، ينشأ هذا النوع من الدعم إذا كانت الضرائب المفروضة على منتجات الطاقة أقل من المستوى الأمثل المحقق للعدالة وللكفاءة الضريبية. فمن جهة لابد وأن تُفرض على منتجات الطاقة ضرائب مبيعات تعادل الضرائب المفروضة على السلع الاستهلاكية الأخرى (تحقيقاً لمبدأ العدالة الضريبية). ومن جهة أخرى، فإن النظام الضريبي الكفء لابد وأن يفرض على منتجات الطاقة ضرائب إضافية تمثل الانعكاسات السلبية لاستخدام هذه المنتجات على المجتمع بما يتضمن الأثار البيئية والصحية لهذه الاستخدامات (تحقيقاً لمبدأ الكفاءة الضريبية). وبالتالى ففى حالة فرض ضرائب على منتجات الطاقة أقل من الضرائب المفروضة على مثيلاتها من السلع الاستهلاكية الأخرى، وعدم فرض ضرائب إضافية عليها لمعادلة الوفورات السلبية لاستخداماتها فإن ذلك الفاقد في الإيرادات الضريبية يُمثل مقدار الدعم الضريبي لمنتجات الطاقة.

ويتمثل إجمالى دعم الطاقة للمستهلكين في أي دولة في مجموع كل من الدعم قبل الضرائب والدعم الضريبى. ويشار إلى وجود صعوبات كبيرة فى الوصول لتقدير دقيق لإجمالي دعم الطاقة بنوعيه سواءً بسبب عدم تضمن بيانات الموازنات العامة في بعض الدول لبيانات الدعم قبل الضرائب، حيث يتم تمويله أحياناً من بنود خارج الموازنة، أو بسبب عدم وجود تقديرات دقيقة للدعم الضريبي،والذي يمثل موارد ضريبية مُهدرة بالنسبة للموازنة العامة للدولة. ويوضح الشكل التالى كلا النوعان من دعم الإستهلاك. فالمنطقة السوداء تشير إلى دعم الإستهلاك قبل الضرائب فهو الفرق بين PC و PS حيث يشير السعر PC إلى السعر الذى يتحمله المستهلكون و PS يعبر عن السعر الذى يجب أن يدفعه المستهلك. أما المنطقة الرمادية فتشير إلى دعم الإستهلاك بعد الضرائب لأنه عباره عن دعم الاستهلاك قبل الضرائب مضافا إلى الضريبة المثلى المعبره عن الآثار الخارجية التى قد يسببها دعم الطاقة ولذا فهو الفرق بين PC و PO يشير السعر PC إلى السعر الذى

يتحمله المستهلكون و PO يعبر عن السعر عند مستوى الكفاءة المثلى والذى يتضمن الضرائب التى يتم تحمليها على السعر[١].

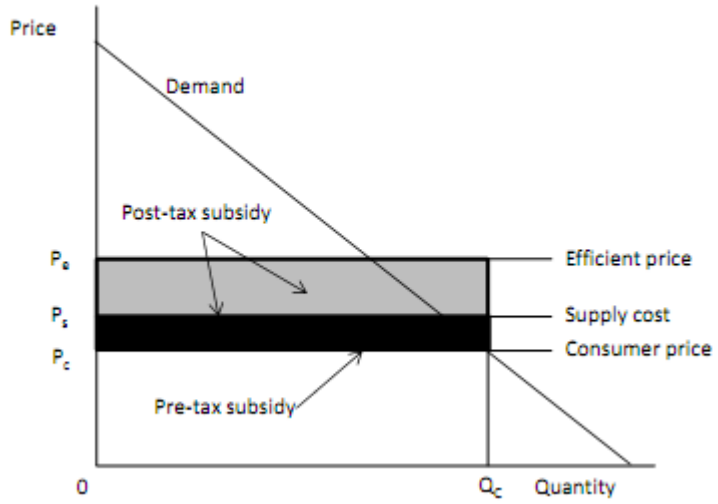

الشكل (١): دعم الإستهلاك

Source: Coady, D., Parry, I. W., Sears, L., & Shang, B. (2015). How large are global energy subsidies?" CESifo Working Paper, No. 5814, P.18.

٢. **دعم الإنتاج**[٢]: ينشأ دعم الإنتاج عندما يتلقى المنتجون إعانات للإنتاج بشكل مباشر أو غير مباشر مثل تقاضيهم لأسعار أعلى من السعر المرجعى أو المعيارى(تكلفة الإنتاج) أو حصولهم على معاملة ضريبية تفضيلية أو إذا كان أسعار مدخلات الإنتاج تقل عن تكاليف الإنتاج والهدف من هذا الدعم هو زيادة أرباح المنتجين دون أن يؤدى ذلك إلى زيادة الأسعار التى يتحملها المستهلكون.

[1]Coady, D., Parry, I. W., Sears, L., & Shang, B. (2015), P6.
[2]IBID.

المطلب الثاني

الاثار الاقتصادية لتزايد دعم الطاقة

لدعم الطاقة آثار عده على الاقتصاد منها مايتعلق بالنمو ومنها مايتعلق بالعدالة فى توزيع الدخل .....إلخ. ويتم تناولها كالتالى:

الفرع الأول

أثر تزايد دعم الطاقة على النمو

تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين دعم الطاقة والنمو ومن أهم هذه الدراسات دراسة (Mundaca, 2014)[1] التى توصلت إلى أن العلاقة بين أسعار الوقود ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى تكون على شكل حرف U. ففى الجزء الاول من المنحنى تكون العلاقة بين أسعار الطاقة نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى علاقة عكسية فكلما ارتفع سعر مواد الطاقة (انخفض الدعم) انخفض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى. وقد اكد ذلك النتائج التطبيقية على دول آوروبا والدول المتقدمة كما يوضحها الشكل التالى.

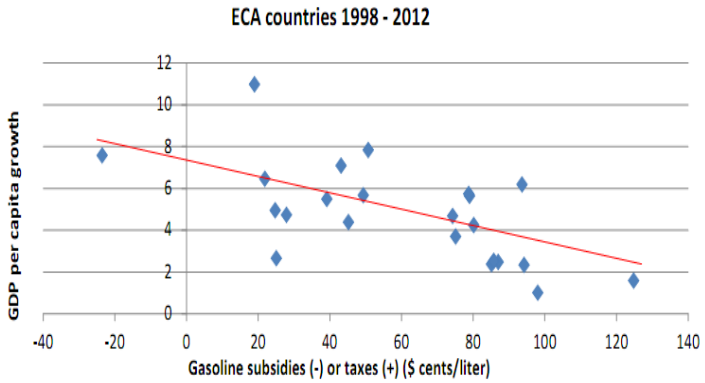

الشكل(٢): منطقة أوروبا وآسيا الوسطى خلال الفترة من ١٩٩٨ حتى ٢٠١٢

Source:International Monetary Fund (2013) "ENERGY SUBSIDY REFORM: LESSONS AND IMPLICATIONS",P.4

(1) Mundaca, G.(2014)"Economic Impacts of Energy Subsidies," mimeo.

ويرجع التأثير الإيجابى لإلغاء أو تخفيض دعم الطاقة على النمو إلى عدة أسباب هى[١] :

(١) أن الآثار التعويضية لزيادة كفاءة استخدام الطاقة نتيجة ترشيد أسعارها يمكن أن تحفز النمو في المدى المتوسط والطويل. وتشير ضخامة دعم الطاقة إلى أن الأموال المتوفرة نتيجة لتحسن الكفاءة يمكن أن تكون كبيرة ويمكن توجيهها نحو الإستثمار بما يدعم النمو.

(٢) رغم أن إصلاح الدعم سيؤدي في الأجل القصير إلى زيادة أسعار الطاقة وتكلفة الإنتاج، إلا أنه فى الأجل الطويل سوف يعاد توزيع الموارد على أنشطة أقل كثافة من حيث استخدام الطاقة ورأس المال وأكثر كفاءة بما يساعد على تشجيع نمو العمالة والتأثير إيجابا على النمو.

(٣) إصلاح نظام دعم الطاقة قد يساعد على زيادة الحافز على البحث والتطوير في مجال التقنيات البديلة الموفرة للطاقة فضلا عن زيادة استقطاب الاستثمارات الخاصة الموجهه إلى قطاع الطاقة، وبالتالي إلى تعزيز النمو على المدى الأطول.

---

(1)*Ellis, J.(2010) "The Effects of Fossil-Fuel Subsidy Reform: A Review of Modelling and Empirical Studies Untold Billions: Fossil-Fuel Subsidies, Their Impacts and the Path to Reform" , Geneva: Global Subsidies Initiative.

** Burniaux, Jean-Marc, Jean Chateau, Romain Duval, and Stéphanie Jamet(2009,) "The Economics of Climate Change Mitigation: How to Build the Necessary Global Action in a Cost-Effective Manner" OECD Economics Department Working Papers No. 701.

***United Nations Environment Programme (UNEP)(2008) "Reforming Energy Subsidies: Opportunities to Contribute to the Climate Change Agenda" Division of Technology, Industry and Economics (Paris).

(٤) من الممكن أن يسهم إصلاح الدعم في خفض عجز الموازنة وأسعار الفائدة مما قد يؤدي بالتالي إلى تشجيع الاستثمار الخاص كما يساعد إصلاح الدعم على إزالة التشوهات في الإشارات السعرية مما يسهم في إعادة توزيع الموارد لاستغلالها على أفضل وجه وزيادة الحوافز على استخدام التقنيات الموفرة للطاقة. وتشير التقديرات الواردة في الدراسات التجريبية إلى أن زيادة الاستثمار في التقنيات الأكثر كفاءة وتوفيرا للطاقة من شأنها رفع معدل النمو بما يصل إلى ١ % في الأجل الطويل.

(٥) الأموال التى يتم توفيرها من الدعم يمكن توجيهه إلى قطاعات تزيد الإنتاجية والنمو بشكل مباشر وغير مباشر مثل التعليم والصحة مما يدعم النمو.

ويرجع التأثير السلبى لدعم الطاقة على النمو إلى عدة قنوات نذكر منها ؛ (١) قد يؤدي الدعم الى ضعف الاستثمار في قطاع الطاقة. إذ إن إنخفاض أسعار الطاقة والدعم قد يؤديان إلى تراجع الأرباح أو تحمل المنتجين للطاقة لخسائر مباشرة، مما يصعب معه على الشركات المملوكة للدولة التوسع في إنتاج الطاقة، كما يثني القطاع الخاص عن الاستثمار في الأجلين القصير والطويل ولاشك أن ذلك قد ينتج عجز حاد في الطاقة يؤدي إلى إعاقة النشاط الاقتصادي ويؤثر سلبا على النمو. فعلى سبيل المثال بينت دراسة (Kumar & Woo, 2010; Rogoff & Reinhart 2010)(١)

---

(1)Kumar, Manmohan S., and Jaejoon Woo, (2010) "Public Debt and Growth" IMF Working Paper No. 10/174 (Washington: International Monetary Fund).

Rogoff, Kenneth, and Carmen Reinhardt (2010)"Growth in a Time of Debt" American Economic Review, Vol. 100, No. 2, pp. 573–8.

التى تناولت دعم الطاقة لعينة مكونة من ٣٠ دولة(١) من دول أفريقيا جنوب الصحراء أن الخسائر التي تحملها موردو الكهرباء نتيجة دعم الأسعار قد أدت إلى الحد بدرجة كبيرة من قدرتهم على الاستثمار في مجال توليد الكهرباء وتحسين جودة الخدمات. (٢) قد يؤدي رفع أسعار الطاقة، أي بتخفيض الدعم المقدَّم لها، إلى الحد من النمو نتيجة أن إرتفاع أسعار الطاقة سيزيد التكاليف بالنسبة للمنتجين وهذا سيؤثر سلبا على القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق العالمية ومن ثم النمو من ناحية والمطالبة بزيادة الأجور من قبل العاملين وبالتالى تدنى الأرباح وإنخفاض الإنتاج من ناحية أخرى[٢]. وعلاوة على ذلك، يؤدي قصور البنية التحتية الكهربائية ونقص الكهرباء إلى تراجع النمو الاقتصادي وتقويض القدرات التنافسية حيث يرتبط ضعف البنية التحتية الكهربائية بانخفاض مستويات الإنتاجية. فقد بينت دراسة(Escribano& Guasc and Pena, 2008; Calderón, 2008)(٣)أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الأجمالى قد يزداد

---

(١)تقدم هذه الدول دعما ضخما على الكهرباء يعكس أساسا ارتفاع تكلفة الإنتاج. فقد بلغ متوسط تكلفة دعم أسعار الكهرباء في هذه الدول ١,٧% من إجمالي الناتج المحلي، وتجاوز ٢% من إجمالي الناتج المحلي في ١٢ بلدا. وفي المتوسط، بلغ السعر الفعلي حوالي ٧٠% من سعر استرداد التكلفة خلال الفترة ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٩.

(2)Fofana, Ismaél, Margaret Chitiga, and Ramos Mabugu, 2009, "Oil Prices and the South African Economy: A Macro-Meso-Micro Analysis," Energy Policy, Vol. 37(December), pp. 5509–18

. Clements, Benedict, Hong-Sang Jung, and Sanjeev Gupta(2007) "Real and Distributive Effects of Petroleum Price Liberalization: The Case of Indonesia" The Developing Economies, Vol. 45, No. 2, pp. 220–37

(3)Calderón, César, (2008) "Infrastructure and Growth in Africa" Policy Research Working Paper No. 4914 (Washington: World Bank)

Escribano, Alvaro, J. Luis Guasch, and Jorge Pena,(2008)"ARobust Assessment of the Impact of Infrastructure on African Firms' Productivity, Africa Infrastructure Country" Diagnostic Working Paper (Washington: World Bank).

بمقدار ٢% عند تحسن مستوى البنية التحتية للكهرباء لدول جنوب الصحراء فى أفريقيا.(٣) قد يترتب على تزايد النفقات الموجهه للدعم إلى ظهور أثر المزاحمه وزيادة عجز الموازنة[١] وإرتفاع سعر الفائدة والصرف من جهه فضلا عن أن هذا قد يكون على حساب نفقات أخرى أكثر أهمية للنمو مثل الإنفاق على التعليم والصحة ومن ثم التأثير سلبيا على النمو الاقتصادى من جهة أخرى. فبعض البلدان تنفق على دعم الطاقة أكثر مما تنفق على الصحة العامة والتعليم كما يبدوا فى الشكل التالى.

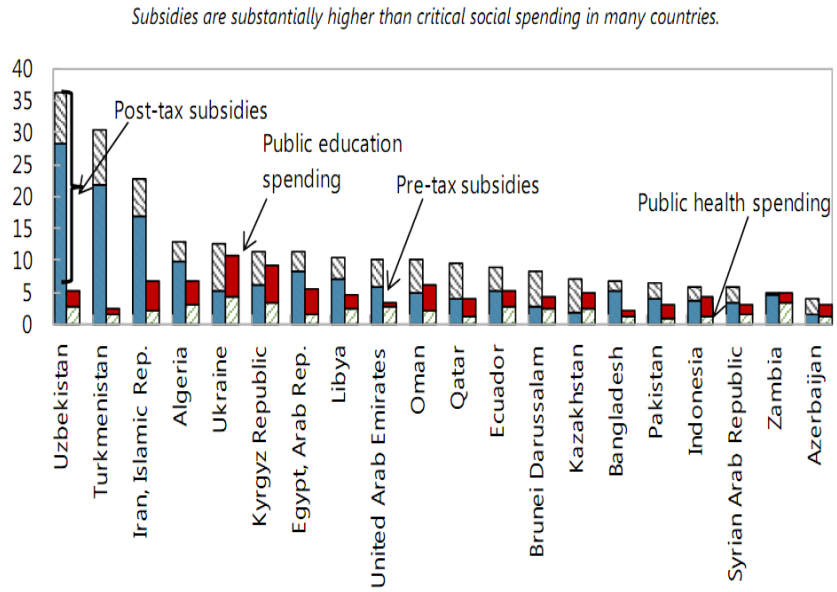

الشكل (٣): الدعم بعد الضرائب والإنفاق الاجتماعي لبعض الدول لعام ٢٠١٠ (% من الناتج المحلى الإجمالى)

Source: Clements, B., S.Gupta, and M. Nozaki (2012) "What Happens to Social Spending in IMF Supported Programs?" Applied Economics, Vol. 45, No. 28, pp:4022–33

(٤)يوفر الدعم البيئة الملائمة لتهريب السلع المدعومة إلى البلدان التى ترتفع فيها سعر هذه السلعه وهذا بلاشك يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادى للدولة. فمشكلة تهريب الوقود تشيع في مناطق كثيرة حول العالم، بما في ذلك

(١)

أمريكا الشمالية، وشمال إفريقيا والشرق الأوسط وبعض دول أسيا[1] ويضاف إلى ذلك أنه ثبت أن دول مثل بنين ٨٠ % من البنزين المستهلك فيها تم تهريبة من نيجيريا[2].(٥) يزيد دعم الطاقة من حدة الصعوبات التي تواجهها البلدان المستوردة والمصدرة للنفط على حد سواء في التعامل مع تقلبات الأسعار الدولية للطاقة. إذ يشكل ارتفاع الأسعار الدولية خطرا على موازين المدفوعات في كثير من البلدان المستوردة للطاقة وهذا قد يؤثر سلبا على النمو الاقتصادى. ويمكن الحد من هذا الأثر السلبي من خلال تمرير إرتفاع الأسعار الدولية إلى الأسعار المحلية وتوفير مزيد من الحوافز للتشجيع على زيادة كفاءة استخدام الطاقة وتقليل استهلاكها[٣].

الفرع الثانى

أثر دعم الطاقة على العدالة فى توزيع الدخل

قد يساهم دعم الطاقة فى تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء لصالح الأغنياء ومن ثم زيادة عدم العدالة فى توزيع الدخل القومى وخصوصا فى الدول الساعية للتقدم. ويرجع ذلك إلى أن معظم منافع الدعم تعود على الفئات الأعلى دخلا. وتستفيد الأسر من دعم الطاقة ليس فقط من خلال الأسعار المخفضة على الطاقة المستخدمة في الطهي والتدفئة والإنارة والانتقالات

---

1 Heggie, Ian G., and Piers Vickers (1998) "Commercial Management and Financing of Roads" World Bank Technical Paper No. 409 .

2 International Monetary Fund, (2012 c) "Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa: Sustaining Growth amid Global Uncertainty" World Economic and Financial Surveys (Washington).

(3)Dudine, P., J.John, M.Lewis, L. Monasi, H.Tadesse, and J. Zeuner (2006) "Weathering the Storm So Far: The Impact of the 2003–05 Oil Shock on Low-Income Countries" IMF Working Paper No. 06/171

الشخصية، ولكن أيضا من خلال الأسعار المخفضة على السلع والخدمات الأخرى التي تستخدم الطاقة ضمن مدخلاتها. وفي المتوسط، تحصل أغنى ٢٠% من الأسر في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على ستة أضعاف (٢ %) ما تحصل عليه أفقر ٢٩ % من الأسر (٧%) من مجموع دعم منتجات الوقود ويوضح ذلك الشكل التالى. وتتفاوت الأثار التوزيعية للدعم تفاوتا كبيرا حسب المنتج، ويعد توزيع منافع دعم البنزين هو الأكثر تنازلية (حيث تزداد منافع الدعم بازدياد الدخل) بينما يطبق دعم تصاعدي على الكيروسين. كذلك ثبت أيضا عدم فعالية توجيه الدعم على الغاز الطبيعي والكهرباء، حيث تحصل أفقر ٢٩% من الأسر على ١٠ % من دعم الغاز الطبيعي و ٩ % من دعم الكهرباء[١]. ورغم أن الفئات الأعلى دخلا هي المستفيد الرئيسي من الدعم إلا أن رفع أسعار الطاقة وألغاء الدعم يكون تأثيره الأكبر على الأسر الفقيره . فيمكن أن تتأثر ميزانية الأسر الفقيرة تأثرا شديدا بالارتفاع الحاد في أسعار الطاقة، سواء بصورة مباشرة من خلال إلغاء الدعم أو بصورة غير مباشرة من خلال إنخفاض الدخل الحقيقي بسبب أرتفاع أسعار المستهلكين. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي ارتفاع سعر لتر الوقود بمقدار 0.25 دولار إلى انخفاض الاستهلاك الحقيقي لأفقر ٢٠% من الأسر بحوالى ٥,٥ %[٢].

---

[1] International Energy Agency (IEA) (2011a) "Development in Energy Subsidies," Chapter 14 of the 2011World Energy Outlook.

[2] *Arze del Granado, Javier, David Coady, and Robert Gillingham (2012) "The Unequal Benefits of Fuel Subsidies: A Review of Evidence for Developing Countries" World Development, Vol. 40(Novmber) , PP: 2234–48.

** Institute for Fiscal Studies (IFS) (2012) "Tax and Benefit Tables" (London).

***Sterner, T. (2012) "Fuel Taxes and the Poor: The Distributional Effects of Gasoline Taxation and Their Implications for Climate Policy" (Washington: RFF Press).

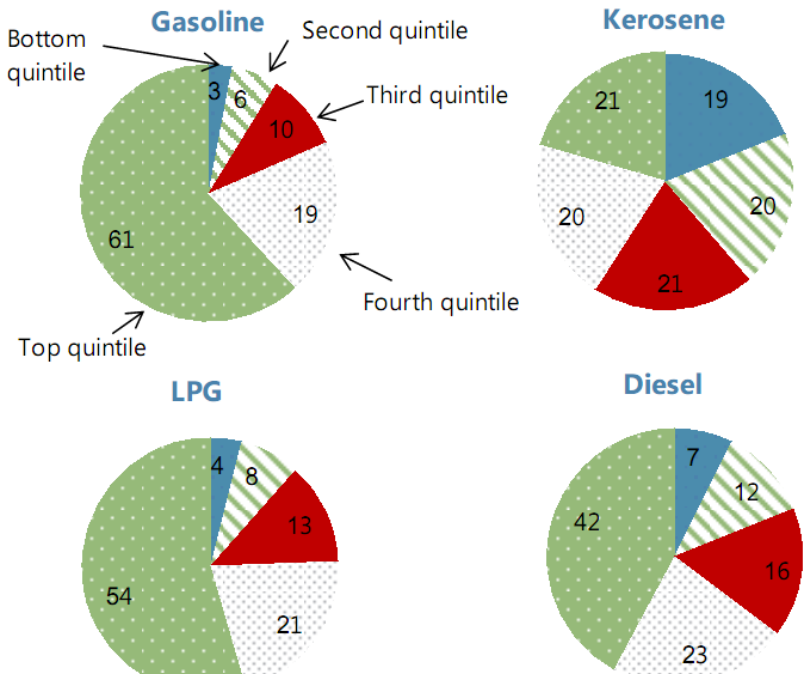

الشكل (٤)" توزيع دعم منتجات الطاقة حسب فئات الدخل كنسبة مئوية من مجموع الدعم

Source: Arze del Granado, Javier, David Coady, and Robert Gillingham (2012) "The Unequal Benefits of Fuel Subsidies: A Review of Evidence for Developing Countries" World Development, Vol. 40(Novmber) , P.12.

وعلاوة على ذلك، يؤدي دعم الطاقة إلى تحويل الموارد العامة بعيدا عن مجالات الإنفاق الأكثر دعما للفقراء. ففي كثير من البلدان التي تقدم دعما على الطاقة، يمكن تعزيز العدالة بإعادة توزيع الإنفاق على برامج أكثر توجها نحو الفقراء في مجال الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. وعلى المدى الأطول، يمكن أن يؤدي إلغاء الدعم، مقترنا بشبكة أمان محكمة التصميم وزيادة في الإنفاق الداعم للفقراء، إلى تحسن ملحوظ في أحوال الفئات المنخفضة الدخل. وغالبا ما يُستخدم الدعم في البلدان المصدرة للنفط كأداة لتقاسم الثروة النفطية مع المواطنين.

المبحث الثاني

دراسة تحليلية لقضية دعم الطاقة فى الدول العربية وماليزيا

نؤكد على أن قضية الدعم قد ألقت بظلالها على العديد من الاقتصادات المتقدم منها والنامى وهو ما يظهر جلياً الآن من خلال ما نقرأه ونسمعهُ من إعلان الدول عن ترشيد دعم الطاقة... إلخ.

لأجل هذا سنعرض لهذا الفصل من خلال المطلبين التاليين :-

- المطلب الأول :- الاثار الاقتصادية لسياسات دعم الطاقة على الاقتصاد الماليزى.
- المطلب الثاني :- الاثار الاقتصادية لسياسات دعم الطاقة على الاقتصادات العربية.

المطلب الأول

الاثار الاقتصادية لسياسات دعم الطاقة على الاقتصاد الماليزى

بالمقارنة مع بعض الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا ، تعد ماليزيا واحدة من الدول الساعية للتقدم التى من المتوقع أن يزداد إجمالي استهلاك الطاقة بنحو ٢,٩٪ سنويًا ابتداءا من عام ٢٠١٢ وحتى عام ٢٠٣٥[1]. وعلاوة على ذلك سيشكل كل من الفحم والنفط نحو ٥٩% كمصدر أساسى للطاقة حتى عام ٢٠٣٥. ويرجع الطلب المتزايد على الطاقة بسبب النمو الاقتصادي المستقر إلى حد ما والانخفاض فى أسعار الطاقة بسبب سياسة الدعم التى تنتجها الحكومة الماليزية والخاصة بدعم الطاقة على الكهرباء ووقود النقل(البنزين والديزل النقل) عبر القطاعات. فماليزيا شأنها

(1) Economic Research Institute for ASEAN and East Asia [ERIA] (2015), Energy Outlook and Energy Saving Potential in East Asia

شأن العديد من الدول، تحدد الحكومة أسعار الطاقة إداريا ولاتستخدم آليات السوق[١]. فدعم الطاقة الهدف الأساسى منه جعل الطاقة بأسعار معقولة للجميع.وبالتالي، يتعين على الحكومة أن تدفع مستوى عال من أجل دعم استهلاك الطاقة. ففى عام ٢٠١٠ على سبيل المثال وصل دعم الطاقة نحو ٤,١٥ % من الناتج المحلى الإجمالى، كما بلغ نصيب الفرد من إجمالى الدعم نحو ٢٠٠ دولار أمريكى[٢].

وعلى الرغم من تزايد نفقات الدعم الموجه للطاقة فى ماليزيا إلا أنّ الحكومة الماليزية فى ظل سياسة التحول الاقتصادى الجديدة التى نفذتها منذ عام ٢٠١٠ عملت على ترشيد الدعم الموجه للطاقة كالتالى[٣]:

١. الكهرباء: تم تحرير أسعار كل من الفحم والغاز المسل الموجه لهذا القطاع وإلغاء الدعم عليه نهائيا. أما الغاز المستخدم فى هذا القطاع عن طريق الأنابيب فسيظل الدعم عليها على أن يتم إزالته تدريجيا من خلال رفع سعرها بمقدارها ١,٥ رنجيت للمتر كل ستة أشهر وذلك حتى يصل سعرها إلى السعر المحدد لها فى السوق الدولى.

وعلاوة على ذلك، فإنّ الدعم الذى تتحمله الدولة على قطاع الكهرباء المتجه إلى القطاع الصناعى سوف يلغى كليا بحلول عام ٢٠٢٠.

٢. البنزين والكيروسين: تم تحرير أسعار كل من البنزين والكيروسين وإلغاء الدعم عليهما تدريجيا إبتداءا من عام ٢٠١٠. فقد إرتفع سعر كل من البنزين والكيروسين من نحو ٢,٠٥ رينجيت و ١,٧٥ رينجيت لكل لتر منهما على التوالى إلى نحو ٢,٨ رينجيت و ٢,٢ رينجيت لكل لتر لكل منهما عام

---

(1)KIMURA,S.(2015)" Economic Impact of Removing Energy Subsidies in Malaysia"

(2)Economic Research Institute for ASEAN and East Asia [ERIA] (2015), Energy Outlook and Energy Saving Potential in East Asia

(3)* Malaysia Government (2015), Eleventh Malaysia Plan 2016-2020.

** Economic Research Institute for ASEAN and East Asia [ERIA] (2015), Energy Outlook and Energy Saving Potential in East Asia

٢٠١٤. وابتداءا من ١ ديسمبر عام ٢٠١٤ تم إزالة لدعم الموجه لكل من البنزين والكيروسين نهائيا وتم تحرير أسعار كل من البنزين والكيروسين وإدارته من خلال نظام التعويم المدار.

ولاشك، أنّ ماقامت به الحكومة الماليزية من ترشيد للدعم الموجه للطاقة كان إستجابه لتوجهات المؤسسات الدولية بما فيها رابطة الآسيان كنتيجة للآثار البيئة الضارة الناتجه عن سوء استخدام موارد الطاقة الملوثة للبيئة كالفحم والبترول. علاوة على أنّ إصلاح نظام الدعم الموجه للطاقة سينتج عنه العديد من التغيرات الهيكلية فى جميع القطاعات خصوصا فى المدى القصير من ناحية، وسيرتب عليه إرتفاع أسعار كل من الصناعات المغذية للصناعات الرئيسية ومنتجات هذه الصناعات من ناحية أخرى فيما يعرف بصدمة السعر.

لقياس الآثار الاقتصادية لإزالة الدعم على الإقتصاد الماليزى استخدمت دراسة(KIMURA, 2015)[1] النموذج الكينزى الذى يوضحه الشكل التالى. حيث وفقا له يؤثر ازالة الدعم على كل من مستويات الأسعار وعلى قطاع الطاقة والتى تنعكس بدورها على الاقتصاد كالتالى:

١. مستويات الاسعار ــ مكمش الناتج القومى، الرقم القياسى لأسعار المستهلكين والمنتجين وأسعار الكهرباء ــ والتى تؤثر بدورها على كل من:

أ- الناتج المحلى الإجمالى الأسمى مما ينعكس على القطاع الحكومى من خلال تأثيره على ايرادات الضرائب والانفاق الحكومى ككل ونفقات الدعم وعجز الموازنة العامة. وهذا بلاشك له انعكاس على كل من الناتج المحلى الحقيقى وسوق المال والقطاع الخارجى.

---

[1] KIMURA,S.(2015)" Economic Impact of Removing Energy Subsidies in Malaysia"

ب- الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى من خلال التأثير على الصادرات والواردات وحجم كل من الاستهلاك والاستثمار مما ينعكس على فجوة الناتج وعلى مستوى الموارد التى يمكن توظيفها عند مستوى التوظف الكامل(الناتج المحتمل). وكذلك يؤثر على سوق العمل من خلال زيادة أو خفض مستوى التوظف وحجم قوة العمل ومستوى البطالة.

ت- التأثير على قطاع الطاقة ومن ثم على سوق المال.

٢. قطاع الطاقة: تحرير الاسعار وأزالة الدعم على قطاع الطاقة بلاشك له تأثير على حجم إنتاج هذا القطاع وعلى مستوى الطلب على منتجاته ومن ثم التأثير على صادراته وارداته. مما ينعكس إيجابا أو سلبا على سوق المال والقطاع الخارجى.

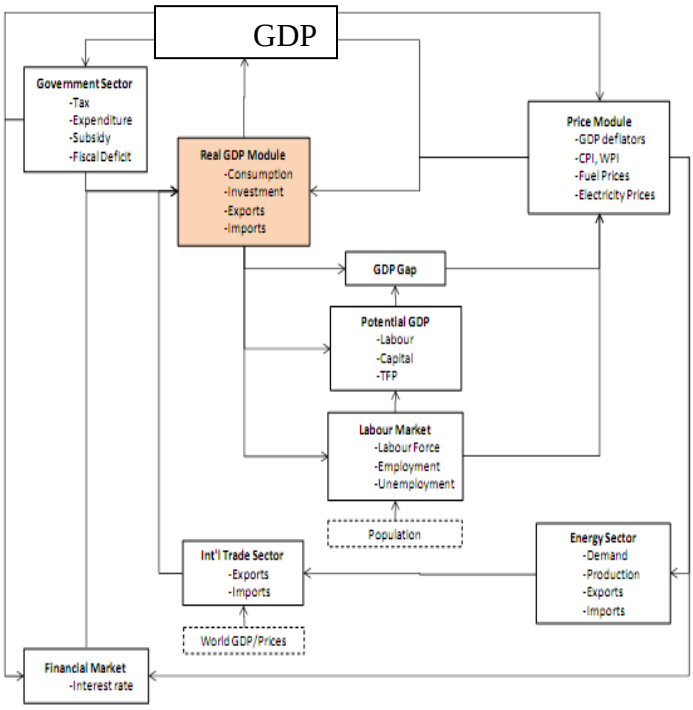

الشكل رقم(٥): الآثار الاقتصادية التى قد يتعرض لها الاقتصاد الكينزى كنتيجة لأزاله الدعم على الطاقة بناءا على النموذج الكينزى

المصدر:(KIMURA, 2015)

على أية حال، يمكن القول أنّ إزالة الدعم على الطاقة سيمارس آثاره على الاقتصاد بشكل عام وعلى القطاع الصناعى بشكل خاص كالتالى:

(١) الآثار على الناتج المحلى الإجمالى عموما والناتج الصناعى التحويلى خصوصا

يبين الشكل التالى أنّ أزاله الدعم على مواد الطاقة وتحرير أسعار الطاقة سيؤثر على الناتج المحلى الإجمالى من خلال ثلاث مسارات هى؛ أثر السعر، أثر توفير الطاقة وأثر الموازنة.

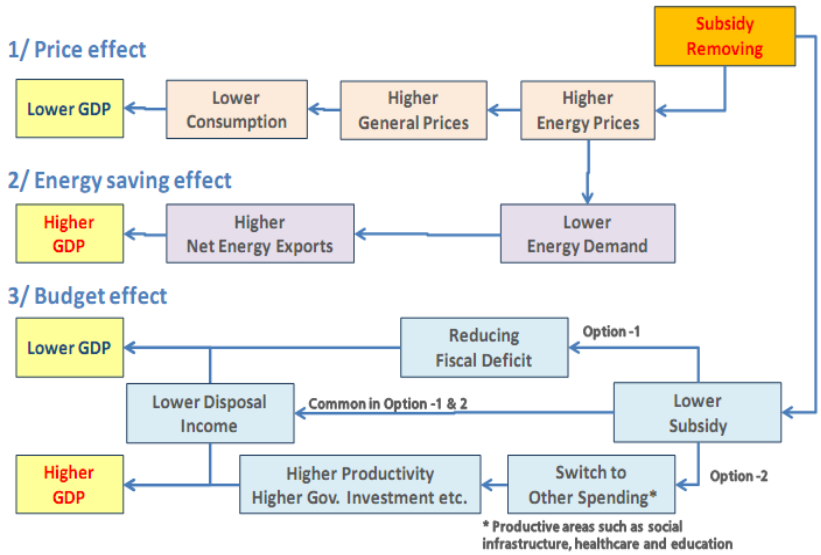

الشكل رقم(٦): أثر تحرير أسعار الطاقة وإلغاء الدعم على الناتج المحلى الإجمالى الماليزى

المصدر: (KIMURA, 2015)

أ. أثر السعر:

وفقا لأثر السعر فإن تحرير أسعار الطاقة وإلغاء الدعم ستؤثر سلبا على الناتج المحلى الإجمالى الماليزى كما يبدوا فى الشكلان التاليان. فوفقا له يؤثر تحرير الطاقة بالسلب على كل من الناتج المحلى الإجمالى والإستهلاك والاستثمار والصادرات وذلك للفترة من ٢٠١٤ حتى ٢٠٢٠. أما تأثيره على الواردات والرقم القياسى لأسعار المستهلك والمنتج فتأثيره إيجابى.

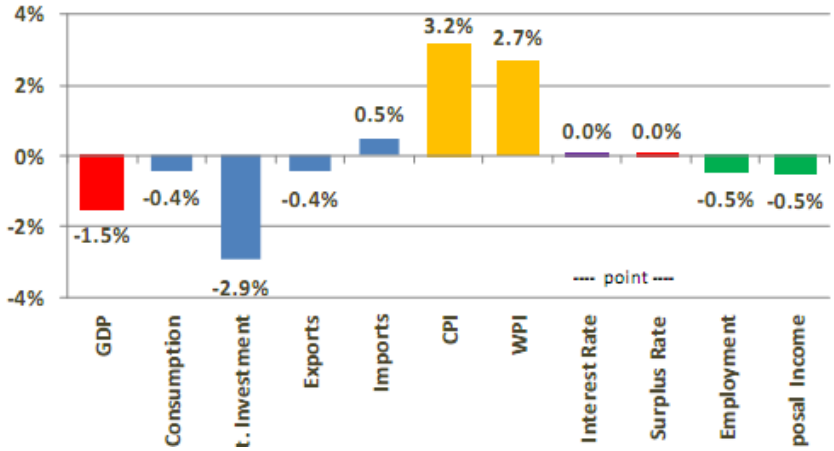

الشكل رقم(٧): أثر السعر الناتج عن تحرير أسعار الطاقة على الاقتصاد الماليزى عام ٢٠٢٠ لو تم اعتبار أن سنة ٢٠١٤ هى سنة الاساس

المصدر: (KIMURA, 2015)

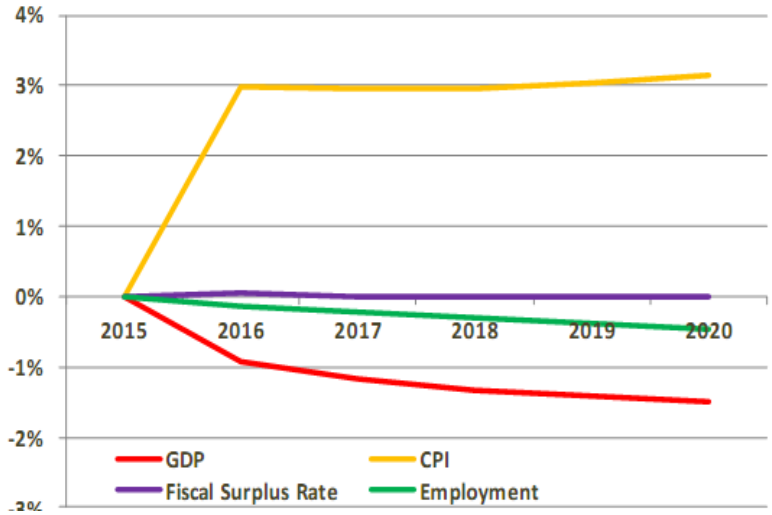

الشكل رقم(٨): أثر السعر الناتج عن تحرير أسعار الطاقة على الاقتصاد الماليزى خلال الفترة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠٢٠ لو تم اعتبار أن سنة ٢٠١٤ هى سنة الاساس

المصدر: (KIMURA, 2015)

ويرجع التأثير السلبى لتحرير أسعار منتجات الطاقة على الناتج المحلى الإجمالى لماليزيا لعدة أسباب هى:

١) تؤدى إزالة الدعم على قطاع الطاقة إلى إرتفاع أسعار الكهرباء والغاز والبنزين مما يؤدى إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار والمعبر عنه بالرقم القياسى لأسعار المستهلكين والمنتجين. مما يؤثر بالسلب على الصادرات وزيادة الواردات فضلا عن إنخفاض الانفاق الاستهلاكى. وهذا بلاشك سيؤثر سلبا على الناتج المحلى الإجمالى الماليزى كما يبدوا فى الشكل التالى.

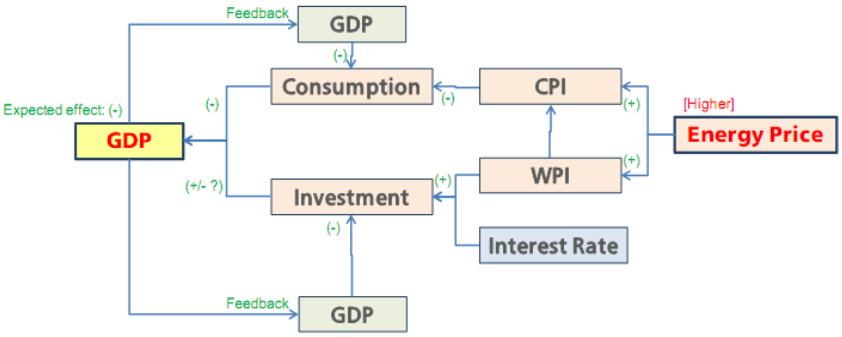

الشكل رقم(٩): أثر السعر

المصدر:(KIMURA, 2015):

٢) قد يؤدى تحرير أسعار الطاقة إلى أرتفاع المستوى العام للاسعار ومن ثم إرتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالى إنخفاض الارباح ومن ثم إنخفاض الاستثمار والتأثير سلبا على الناتج المحلى الإجمالى. لكن من المحتمل أن يكون هناك تأثير إيجابى لتحرير أسعار الطاقة على الاستثمار من خلال إنخفاض أسعار الفائدة كنتيجة لإنخفاض حجم القروض الداخلية التى قد تحصل عليها الدولة من القطاع المصرفى مما يزيد من حجم الاحتياطيات النقدية لدى القطاع المصرفى كما يبدوا فى الشكل السابق.

٣) التأثير سلبا على قطاع الصناعه:

من المعلوم أن إرتفاع أسعار الطاقة كنتيجة لازالة الدعم تؤدى إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم أرتفاع أسعار منتجات الصناعه كما يبدوا فى الجدول التالى.

الجدول رقم(١): آثار تحرير أسعار الكهرباء على أسعار منتجات بعض الصناعات التحويلية الماليزية

الصناعه	مقدار الارتفاع فى أسعار منتجاتها
صناعه المعادن	٣%
صناعه الحديد والصلب	٢%
الملابس	٢%
الاتصالات	١%
صناعه الكيماويات	١%
صناعه الالات	١%
صناعه الورق	١%
الادوات الكهربائية	١%
صناعه الاسمنت	١%
السيارات	١%

المصدر:(KIMURA, 2015)

الجدول رقم(٢): آثار تحرير أسعار الغاز والبنزين والكيروسين على أسعار منتجات بعض الصناعات التحويلية الماليزية

الصناعه	مقدار الارتفاع فى أسعار منتجاتها
الاتصالات والالكترونيات	٥%
صناعه المعادن غير الصلبة	٦%
الكهرباء	٥%
صناعه الكيماويات	٤%
صناعه التعدين والمحاجر	٢%
صناعه الورق	٢%
الالات	١%
صناعه الاسمنت	٢%
السيارات	١%
الأدوات الكهربائية	١%

المصدر:(KIMURA, 2015):)

وهذا بلاشك قد يؤثر سلبا على صادراتها وعلى حجم الطلب المحلى عليها مما ينعكس بالسلب على حجم الارباح التى قد تحققها، وهو ماقد يؤدى إلى إنخفاض حجم انتاجها.فالشكل التالى يبين أن بعض الصناعات التحويلية من أكثر القطاعات تأثرا بأزالة الدعم.

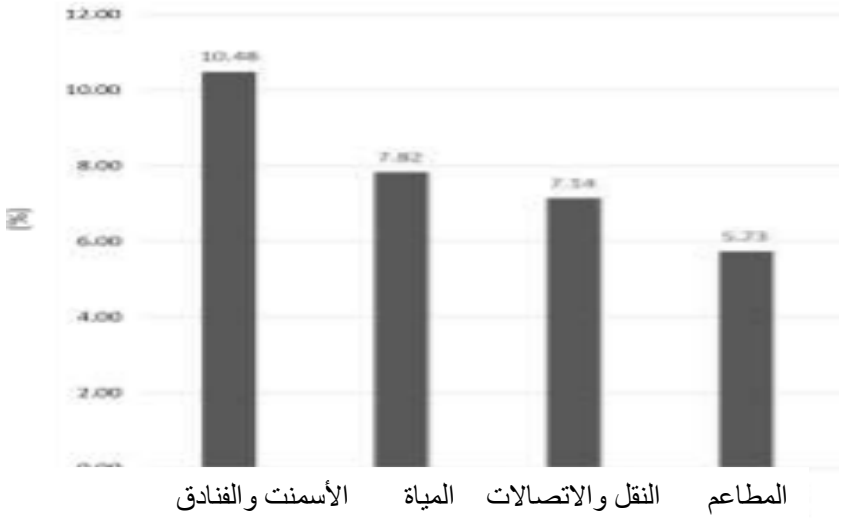

الشكل رقم(١٠): أكثر القطاعات والصناعات إعتمادا على الطاقة فى ماليزيا وتأثرا بأزالة الدعم

المصدر: (Malaysia's Input-Output Table, 2010)

يوضح الشكل السابق ترتيب أكثر الصناعات والقطاعات إعتمادا على الطاقة فى ماليزيا ومن ثم تأثرا بأزالة الدعم. فوفقا له كانت صناعه الأسمنت أكثر الصناعات إعتمادا على الطاقة فى عملية الإنتاج إذ تعتمد على الطاقة بنسبة ١٠,٥% يليها كلا من المياة وقطاع النقل والاتصالات والمطاعم والفنادق بنسبة إعتماد بلغت ٧,٨%، ٧,١% و ٥,٧% على التوالى.

ولايتوقف الامر عند هذا الحد، فقد أستخدمت دراسة (Lofgren etal., 2002; Lin & Jiang, 2011)[1] المعادلات التالية لحساب أثر السعر:

(1) *Lin, B., Jiang, Z. (2011), Estimates of energy subsidies in China and impact of energy subsidies reform. Energy Economics, 33, 273-283.

**Lofgren, H., Harris, R.L., Robinson, S., Thomas, M., El-Sald, M. (2002 ,(A Standard Computable General Equilibrium (CGE) Model in GAMS. Washington, DC: International Food Policy Research Institutre

$$PM_c = .(1+tm_c) . EXR . pwm_c \quad (١)$$

$$PE_c = .(1-te_c) . EXR. pwe_c \quad (٢)$$

حيث:

PM :سعر الواردات

EXR : سعر الصرف للعملة الدولة التى تستورد فى مقابل عملة الدولة التى يتم الاستيراد منها

tm :التعريفة الجمركية

PE : سعر الصادرات

وتوضح المعادلة (١) أن السعر الذى يتم تحديده للواردات عبارة عن السعر التى تتحمله الدولة فى مقابل شرائها فى ضوء سعر الصرف والتعريفة الجمركية والتكاليف الاخرى التى قد تتحملها الدولة

أما المعادلة(٢) فتبين أن السعر التى تحصل علية الدولة فى مقابل صادراتها هو الذى يحصل عليه المنتجون المحليون عند بيع منتجاتهم فى السوق الدولية.

$$PX_c . QX_c = PD_c.QD_c + (PE_c.QE_c) \quad (٣)$$

$$PA_a = \sum_{c \in C} PX_c.\theta_{ac} \quad (٤)$$

حيث:

PX : إجمالى قيم السلع المنتجه محليا والصادرات

QX :إجمالى الكمية التى يتم بيعها داخل الدولة من السلع المحلية والصادرات

PD : سعر السلع المحلية

QD : كمية السلع التى يتم بيعها داخل الدولة والمنتجه محليا

PE : سعر الصادرات

QE : كمية الصادرات

PA : إجمالى الإيراد المتحقق من بيع الناتج المحلى

وتبين المعادلة(٣) أن إجمالى قيم السلع المنتجه محليا والصادرات هى مجموع قيم كل السلع المنتجه محليا والصادرات

أما المعادلة (٤) فتوضح أن الايرادات التى تحققها الدولة تعتمد على كمية وسعر كل من الصادرات والسلع التى يتم بيعها داخل الاقتصاد.

$$PVA_a = PA_a - \sum_{c \in C} PQ_c . ica_{ca} \qquad (٥)$$

$$\overline{CPI} = \sum_{c \in C} PQ_c . cwts_c \qquad (٦)$$

$$PPI = \sum_{c \in C} PDS_c . dwts_c \qquad (٧)$$

حيث:

CPI :الرقم القياسى لاسعار المستهلكين

PPI :الرقم القياسى لاسعار المنتجين

تبين المعادلات ٥ ، و٦ ، ٧ كيفية حساب الرقم القياسى لاسعار المنتجين والمستهلكين.

على أية حال، بينت الدراسة أنّ هناك ثلاث سيناريوهات محتملة لإزالة دعم الطاقة وتأثير ذلك على مؤشر أسعار منتجات الطاقة. السيناريو الأول ويتعلق بتحرير أسعار الطاقة دون فرض ضرائب على منتجات النفط . ويتعلق السيناريو الثانى بفرض ضرائب على منتجات النفط. أما السيناريو الثالث فيجمع بين السيناريو الأول والثانى. ويوضح ذلك الجدول التالى.

الجدول(٣): السيناريوهات المتوقعه لمؤشر أسعار منتجات الطاقة عند إلغاء الدعم فى ماليزيا

	الرقم القياسى لاسعار منتجات الطاقة عام (EPI)٢٠٠٥	السيناريو الاول		السيناريو الثانى		السيناريو الثالث	
		EPI	%	EPI	%	EPI	%
الغاز الطبيعى والفحم والبترول الخام	٠,٩٢٢	٠,٩٦٦	٨,٠٢٦	٠,٩٢٢	٠٠٠٠	٠,٩٦٦	٨,٠٢٦
منتجات النفط	٠,٩٦٤	٠,٩٩٧	٣,٤٢٣	٠,٩٦٥	٠,١٠٤	٠,٩٩٨	٣,٥٢٧
الكهرباء والغاز	٠,٩٨٨	١,٠٠١	١,٣١٦	٠,٩٨٨	٠٠٠	١,٠٠١	١,٣١٦

Source:[1] (Solaymani et al., 2013; 2014; Saunder& Scnieder, 2000; Burniaux et al., 1992; Anderson& McKibbin, 2000).

يعرض الجدول آثار إلغاء الدعم على مؤشر أسعار سلع الطاقة. وأظهرت نتائج المحاكاة أن إصلاح دعم الطاقة ومن ثم تحريرها وإرتفاع أسعار الطاقة أنّ هناك ثلاث سيناريوهات. ، إزالة الدعم الكلي للطاقة

[1] *Solaymani, S., Kari, F. (2014), Impacts of energy subsidy reform on the Malaysian economy and transportation sector. Energy Policy, 70 ,115-125.

**Solaymani, S., Kari, F., (2013). "Environmental and economic effects of high petroleum prices on transport sector," Energy, 60(C), 435-441.

*** Solaymani, S., Kari, F., Zakaria, R.H., (2014). "Evaluating the Role of Subsidy Reform in Addressing Poverty Levels in Malaysia: A CGE Poverty Framework," Journal of Development Studies, 50(4), 556-569.

**** Saunders, M., Schneider, K. (2000), Removing Energy Subsidies in Developing and Transition Economies. ABARE Conference Paper, 23rd Annual IAEE International Conference, International Association of Energy Economics, June 7-10.

***** Anderson, K., McKibben, W.J. (2000), Reducing coal subsidies and trade barriers: Their contribution to greenhouse gas abatement. Environment and Development Economics, 5, 457-481.

(السيناريو ١) يؤدى إلى ، زيادة سعر النفط الخام ؛ الغاز الطبيعي والفحم ؛ والبترول المكرر والكهرباء والغاز بنحو ٨,٠٢٦ ٪ ، ٣,٤٢٣ ٪ و ١,٣١٦ ٪ ، على التوالي. وهذا فى حين أظهرت نتائج السيناريو الثانى، أنّ بقاء الدعم مع إزالة الضرائب المفروضة على منتجات النفط (السيناريو ٢) له تأثير طفيف على أسعار منتجات الطاقة. الآثار المختلطة لإزالة دعم الوقود وضريبة الطاقة (السيناريو ٣) تشبه إلى حد كبير نتائج السيناريو ١. نتائج المحاكاة هذه متسقة مع النتائج السابقة الأخرى ، والتي أظهرت أن إزالة دعم الطاقة سيزيد على الفور من أسعار سلع الطاقة المحلية.

وعند تطبيق نتائج هذه السيناريوهات الثلاث وتأثيرها على الناتج المحلى الإجمالى الماليزى تبين أنّ تحرير أسعار الطاقة وفقا للسيناريو الأول والثالث لهم تأثير إيجابى على الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى. أما بقاء الدعم على ماهو علية مع أزالة الضرائب فقط على المنتجات النفطية وفقا للسيناريو الثانى فتمارس آثارا سلبية على الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى. وتم تفسير تلك النتائج بناءا على أن تحرير أسعار الطاقة يؤدى إلى إنخفاض الإنفاق الحكومى وزيادة الأيرادات الحكومية وهو مايعنى إنخفاض عجز الموازنة العامة وتوجية ماتحقق من وفر مالى نحو مجالات أكثر إنتاجية تساهم فى زيادة الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى.

الجدول(٤): تأثير السيناريوهات الثلاث على الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى لماليزيا

Fiscal items	Value at year 2005 (Million RM)	Change from baseline (%)		
		1	2	3
Real GDP	480,258.90	5.74	−0.01	5.73

المصدر: (Yusoff& Bekhet, 2016)

وعند تطبيق أثر السعر بالنتائج الفعلية بإعتبار أن سنة ٢٠١٤ هى سنة الآساس توصلنا إلى الشكل التالى والذى يبين:

ب. أثر الموازنة:

وفقا لأثر الموازنة فإن تحرير أسعار الطاقة وازالة الدعم له نوعان من الآثار على الناتج المحلى الإجمالى:

الأثر الأول: وفقا له يؤثر تحرير أسعار الطاقة بالسلب على الناتج المحلى الإجمالى لماليزيا نتيجة أنّ تحرير أسعار الطاقة سيؤدى إلى توجيه جزء كبير من دخل الأفراد نحو الانفاق على منتجات الطاقة كالهرباء والبنزين وهو ماسيؤثر على الإنفاق الاستهلاكى بالسلب ومن ثم إنخفاض الناتج المحلى الإجمالى بإعتبار أن الانفاق الاستهلاكى أحد مكوناته.

الأثر الثانى: وفقا له تحرير أسعار الطاقة له آثار إيجابية على الناتج المحلى الإجمالى لماليزيا نتيجة مايلى:

١) يؤدى تحرير أسعار االطاقة إلى إنخفاض الإنفاق الحكومى على الدعم ومع ثبات الإيرادات الحكومية فإن هذا يعنى خفض عجز الموازنة وتحقيق الحكومة لوفورات مالية لو تم توجيهها نحو المجالات الانتاجية أو زيادة الإستثمار العام فإن هذا سيؤدى إلى زيادة الناتج المحلى الإجمالى.

٢) تحقيق الحكومة لفائض مالى نتيجة تخفيض الدعم لو تم إعادة توزيعه نحو قطاعى الصحة والتعليم فإنّ هذا قد يؤثر إيجابا على العنصر البشرى ومن ثم تحسن إنتاجيته وزيادة الناتج المحلى الإجمالى.

٣) انخفاض عجز الموازنة العامة يعنى على الأقل إنخفاض الدين العام الخارجى وهو مايعنى عدم منافسة القطاع الخاص ففى الحصول على قروض وهذا من شأنه أن يوفر مصادر تمويل للاستمثار الخاص منخفضة التكلفة وبالتالى زيادة هذا الاستمثار وزيادة الناتج المحلى الإجمالى.

على أية حال يرى الباحث أن الاثر الإيجابى محتمل أو على الأقل لايظهر إلا فى الاجل الطويل لذا من المؤكد أنه وفقا لأثر الموازنة فإن الناتج المحلى الإجمالى على الأقل فى الأجل القصير سيتأثر سلبا بتحرير أسعار منتجات الطاقة.

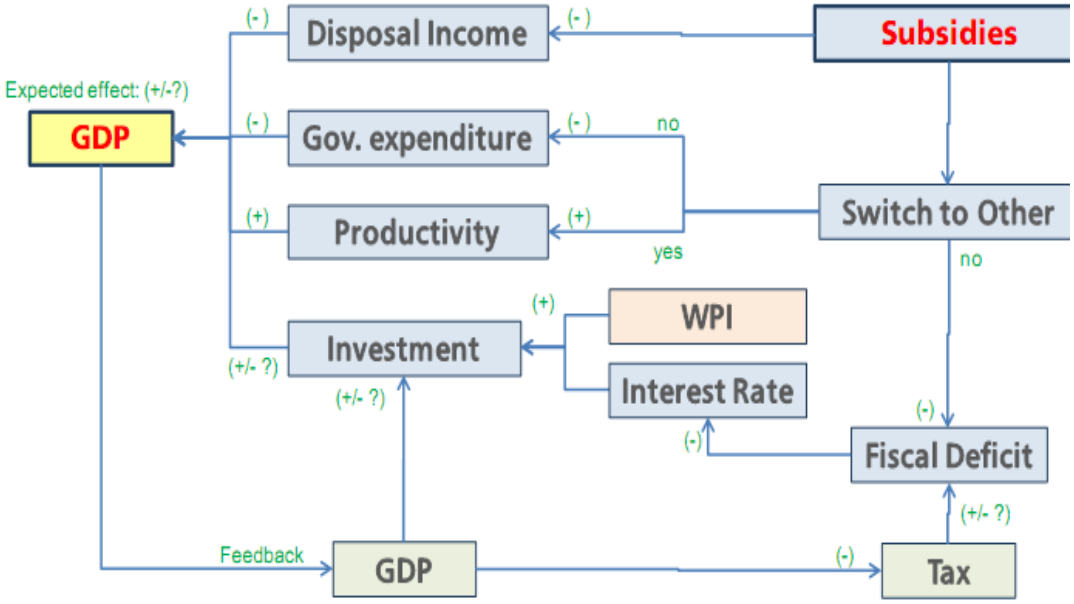

الشكل رقم(١١): أثر الموازنة

المصدر:(KIMURA, 2015)

ت. أثر توفير الطاقة:

يبين الشكل التالى. ان تحرير أسعار الطاقة سيؤثر بلاشك إيجابا على الناتج المحلى الإجمالى بسبب:

١) لو افترضنا أنّ الانتاج المحلى من الغاز والنفط والكهرباء على ماهو عليه فإن تحرير أسعار الطاقة سيؤدى إلى إنخفاض الطلب المحلى على منتجات الطاقة وهو مايعنى زيادة فائض الصادرات وبالتالى زيادة الناتج المحلى الإجمالى.

٢) لايتوقف الامر عند هذا الحد بل قد يمتد الامر إلى أنّ تحرير أسعار منتجات الطاقة وإنخفاض الطلب عليها سيؤدى إلى تحقيق الدولة لوفر فى الإنتاج قد يمكن استغلاله فى زيادة الصادرات من هذا النوع وهو مايعنى مع ثبات الواردات زيادة فائض الصادرات وبالتالى زيادة الناتج المحلى الإجمالى بإعتبار أنّ فائض الصادرات أحد مكوناته.

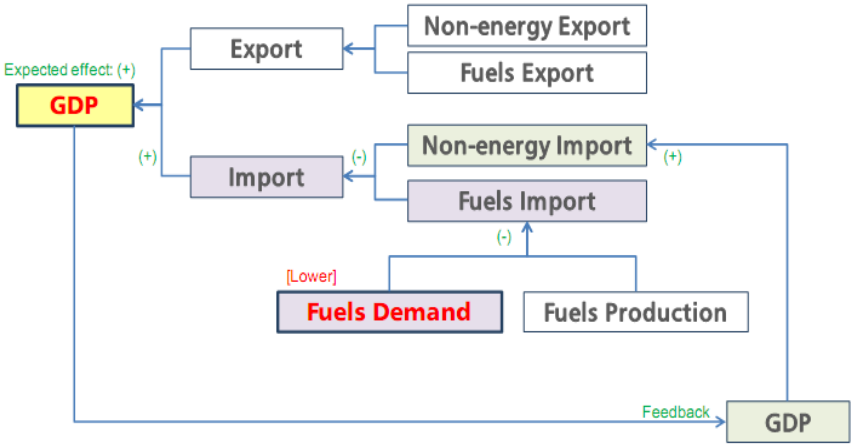

الشكل رقم(١٢): أثر توفير الطاقة

المصدر: (KIMURA, 2015)

(٢) الاثار المحتملة لتحرير أسعار منتجات الطاقة على إستهلاك القطاع الصناعى منها

يبين الشكل التالى أن تحرير أسعار منتجات الطاقة لها تأثير سلبى طفيف على إستهلاك القطاع الصناعى من الطاقة. ويرجع ذلك إلى أنّ القطاع الصناعى يعتمد بصورة أساسية على الطاقة فى عملية الإنتاج لذا فإن إزالة دعم الطاقة قد لايؤثر على استهلاك القطاع الصناعى التحويلى فى الأجل القصير لكن من المحتمل أنّ يمارس آثارا سلبية فى الأجل الطويل مع زيادة تكاليف الإنتاج وإنخفاض الارباح وتدنى حجم الناتج الصناعى.

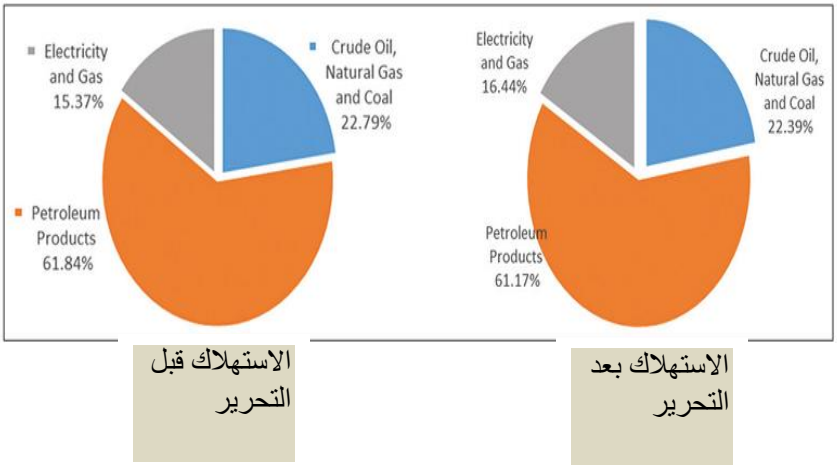

الشكل رقم(١٣): تأثير ازالة دعم الطاقة على إستهلاك قطاع الصناعة التحويلية الماليزية

المصدر:(Malaysia Energy balance report 2012)

المطلب الثاني

الاثار الاقتصادية لدعم الطاقة على الاقتصادات العربية

عزز وجود عدد من المؤشرات التي تشير إلى ارتفاع مستويات كلفة برامج دعم الطاقة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية من الاتجاه نحو ضرورة إصلاح نظم دعم الطاقة، حيث أصبحت تكاليف هذه البرامج تفوق بكثير قيمة المنافع المتوخاة من وراء الاستمرار في تبنيها. ويعرض الجزء التالي الاثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية لبرامج دعم الطاقة في الدول العربية.

1. سوء توزيع الموارد الاقتصادية

تقوم برامج دعم الطاقة في العديد من الدول العربية على الدعم السعري لمنتجات الطاقة وليس الدعم الكمي بمعنى أنها تركز على دعم اسعار الاستهلاك بشكل عام دون الأخذ في الاعتبار للكميات المستهلكة من منتجات الطاقة. فوفقآ لصندوق النقد الدولي، حدث انخفاض حاد في درجة انتقال الآثار السعرية لارتفاع أسعار النفط العالمية إلى مستويات الأسعار في الأسواق المحلية في الدول العربية بسبب تبني تلك الدول لآليات من شأنها

الحد من انتقال تلك الإرتفاعات للأسواق المحلية، بل أن مستويات الفجوة بينهما آخذة في التزايد. ويؤدي انخفاض أسعار منتجات الطاقة في بعض البلدان العربية إلى العديد من الآثار السلبية وعلى رأسها تشويه طريقة توزيع الموارد الاقتصادية عبر عدد من القنوات من أهمها[١] :

أ. إرتفاع مستويات استهلاك الطاقة

أدى انخفاض أسعار منتجات الطاقه في كثير من الدول العربية إلى الإفراط في استهلاك الطاقه بما صاحبه ذلك من آثار سلبيه على عدد من الأصعده سواء على صعيد الموازنة العامه للدول أو إهدارا الموارد الاقتصاديه أو الآثار البئية والصحية. وقد لوحظ مؤخرآ اتجاه معدلات استهلاك الطاقه في الدول العربية إلى التزايد بشكل مستمر. الأمر الذى وإن كان يعزى في جانب منه إلى ارتفاع معدلات النشاط الاقتصادى لهذه الدول، والزياده في عدد السكان إلا أنه يعزى من جانب آخر إلى أثر زياده مستويات الطلب على الطاقة نتيجة إنخفاض أسعار النفط في العديد من هذه الدول عند مقارنتها بباقى دول العالم.

وتشير دراسات المنظمات الدولية إلى أن معدل استهلاك الطاقة في الدول العربية يعد من أعلى المستويات عالمياً، فخلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٨ نما استهلاك الطاقة في الدول العربية بنسبة تفوق 5 % سنوياً، وهو ما يفوق معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو السكان وخلال هذه الفترة تضاعف استهلاك الدول العربية لمنتجات الطاقة بشكل عام بنحو ثلاثة مرات وتضاعف بالنسبة للكهرباء بشكل خاص بنحو ستة أضعاف المستويات المسجلة في بداية الثمانينات[٢].

---

[١]* التقرير العربى الموحد ، أعداد مختلفة.

**Fattouh, B., & El-Katiri, L. (2012). Energy subsidies in the Arab world

[2] Al Arabiya News (2011). 'Jordan cuts food & fuel prices, and creates govt jobs', Al Arabiya News, 13 January 2011.

وقد استمر النمو في الكميات المستهلكه من الطاقة خلال تلك الفترة. فعلى سبل المثال ارتفع متوسط معدل النمو السنوي لكميات النفط المستهلكة في الدول العربيه بنسبه ٥٩% سنوياً خلال تلك الفترة مقارنه بنحو ١٩ % فقط للنمو المسجل في كميات استهلاك النفط على مستوى الاقتصاد العالمي خلال نفس الفترة[١].

الجدول(٥): استهلاك الطاقة على مستوى الدول العربية والعالمية

	2008	2009	2010	2011	2012	2013[1]	متوسط الزيادة السنوية (2008-2013) %
الدول الصناعية							
مليون ب/ي	47.60	45.70	46.30	45.90	45.50	45.80	
الزيادة السنوية (في المائة)	3.60-	4.00-	1.30	0.90-	0.90-	0.4-	-1.62
دول العالم الأخرى[2]							
مليون ب/ي	38.40	39.10	40.90	42.10	43.30	44.10	
الزيادة السنوية (في المائة)	3.80	1.80	4.60	2.90	2.80	2.80	3.12
إجمالي العالم							
مليون ب/ي	86.00	84.80	87.20	88.00	88.80	89.90	
معدل الزيادة السنوية في استهلاك الطاقة (العالم) %	-0.5	-1.4	2.80	0.90	0.90	1.10	1.43
الدول العربية							
مليون ب/ي	5.38	5.85	6.09	6.21	6.58	6.53	
الزيادة السنوية (في المائة)	7.28	8.78	4.22	1.89	5.98	-0.76	4.56

المصدر :(سلمى، ٢٠١٦)

كما تظهر البيانات الدولية ارتفاع من مؤشر كثافة الطاقة (إجمالي استهلاك الطاقة لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي) في الدول العربية نتيجة الاستخدام المفرط لمنتجات الطاقة وعدم الكفاءة في استغلال هذه المنتجات ٠ حيث ارتفعت معدلات كثافة استخدام الطاقة في عدة دول عربية مصدرة ومستورد للنفط على حد سواء ٠ الأمر الذي جعل ثمان دول عربية

[1] Alderman, H. (2002) 'Subsidies as a Social Safety Net: Effectiveness and Challenges', Social Protection Discussion Paper Series, 0224. Washington, DC: World Bank

تصنف من بين أكثر الدول استهلاكآ للطاقة على مستوى العالم ٠ الشكل التالى . وقد نتج عن ارتفاع استهلاك الطاقة في الدول العربية تحول عدد من بلدان المنطقة من بلدان مصدرة صافية إلى دول مستوردة صافية للطاقة سواء فيما يتعلق بالنفط الخام أو المنتجات النفطية و الغاز الطبيعي[1].

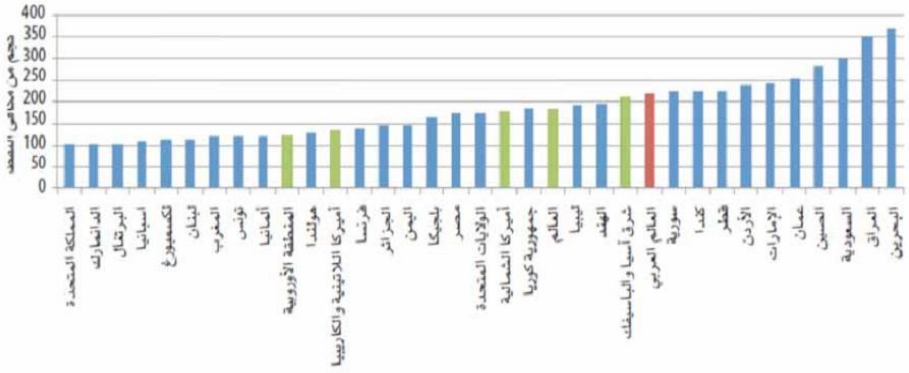

الشكل(١٤): مؤشر كثافة الطاقة

المصدر: world bank data base, development indictors

وعلاوة على ذلك تسهم الأسعار المنخفضة للطاقة في اتساع نطاق عمليات تهريب منتجات الطاقة وبيعها في الأسواق الموازية بغية الاستفادة من تحقيق أرباح جراء القيام بمثل هذه العمليات، وهو ما يؤدى إلى إهدار كميات كبيرة من دعم الطاقة وتوجيهها إلى غير المستحقين بنسب قدرت في بعض بلدان المنطقة بما يتراوح بين م 2% 3% من إجمالي دعم الطاقة.

من جانب أخر عملت أسعار الطاقة المدعمه والدعم الموجه للمنتجين على إثناء منتجي الطاقة عن تطوير استراتيجيات لتقليل تكاليف إنتاج الطاقة، الأمر الذى يؤثر سلباً على مستويات كفاءة بعض هذه الشركات. فرغم النجاح المحقق على صعيد العقدين الماضيين فيما يتعلق بتحسن

(1) Bressand, F., Farrell, D., Haas, P., Morin, F., Nyquist, S., Remes, J., Roemer, S., Rogers, M.,Rosenfeld, J., and Woetzel, J. (2007). Curbing Global Energy Demand Growth: The Energy Productivity Opportunity.

مستويات كفاءة منتجي الطاقة في الدول العربيه، إلا أن انخفاض مستويات كفاءة منتجي الطاقة في بعض الدول العربية لازال من أهم المشكلات التي تواجه القطاع وأدى لارتفاع حجم الخسائر بل أثر سلباً كذلك على قطاعات أخرى مثل قطاعات انتاج الكهرباء[١].

وبالإضافة إلى ذلك فقد ساهم الافراط في استهلاك الطاقة، إلى العديد من الآثار البيئية السلبية جراء زيادة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وارتفاع مستويات الاحتباس الحراري، وهو ما يجعل بعض الدول العربية تسجل أعلى معدلات لنصيب الفرد من ثاني أكسيد الكربون، حيث يصل معدل نصيب الفرد من الكربون في بعض الدول العربية مثل قطر إلى أكثر من عشر مرات من المعدل العالمي البالغ 55طن متري.

ب. توجيه الاستثمارات نحو صناعات راسمالية كثيفة لإستخدام الطاقة بدلا من صناعات كثيفة لعنصر العمل التى تحتاج اليها الدول العربية[٢].

تسهم نظم دعم الطاقة الحالية في توجيه قدر متزايد من الاستثمارات إلى الأنشطة كثيفة استخدام الطاقة للاستفادة من انخفاض أسعار مدخلات الانتاج، وهو ما يساعد هذه المشروعات على زيادة مستويات التصدير والمنافسة الدولية مستفيدة من رخص منتجات الطاقة. وهذه الأنشطة بطبيعتها أنشطة انتاجية غير كثيفة استخدام العمالة وهو ما لا يساعد على خفض معدلات البطالة ٠ والتي تعد من أهم المشكلات التي تواجه الدول العربية .

ت. ضعف الحافز نحو تطوير تكنولوجيا مخفضه للطاقة وحرمان مناطق عديدة منها[١]

---

(1) Clements, B. J., S. Gupta, and H.-S. Jung (2003). 'Real and distributive effects of petroleum price liberalization: The case of Indonesia', IMF Working Papers 03/204, International Monetary Fund

(2) Coady, D. P., El Said, M., Gillingham,R., Kpodar, K., Medas, P., and Newhouse, D. (2006) 'The Magnitude and Distribution of Fuel Subsidies: Evidence from Bolivia, Ghana, Jordan, Mali, and Sri Lanka', IMF Working Paper, 06/247, Washington, DC: International Monetary Fund.

إنخفاض اسعار الطاقة قد يؤدي إلى تحمل بعض المنتجين لخسائر مباشرة يتم تمويلها من واقع الموازنة العامة للدولة كما في حالة الشركات العامة المملوكة للدولة وينتج عن ذلك انخفاض في مستويات المعروض من مصادر الطاقة التقليدية واستمرار حرمان مناطق متعددة في الوطن العربي وبخاصة المناطق الريفية والنائية من خدمات الطاقة ومن ثم تردي مستويات الخدمة المقدمة وانقطاعها بشكل متكرر. كذلك يتسبب دعم الطاقة في عدم توفير الحافز الملائم للاستثمار في تطوير منتجات بديلة للطاقة والتي هي بطبيعتها لا تزال أعلى كلفة من منتجات الطاقة المدعمة

٢. تعميق التفاوت فى توزيع الدخل

تتسم نظم دعم الطاقة في عدد من الدول العربية بكونها نظماً معممة للدعم وهو ما يجعل الاستفادة الأكبر من هذه النظم تتجه للشرائح ذات المستوى المرتفع للدخل وللصناعات كثيفة رأس المال ومحطات توليد الكهرباء والتي بطبيعتها تستهلك كميات أكبر من منتجات الطاقة مقارنة بالفئات محدودة الدخل أو الفئات غير القادرة والتي يتضاءل استخدامها لمنتجات الطاقة مقارنة بالشرائح سالفة الذكر وهو ما يؤدي لحدوث آثار توزيعية سلبية على مستوى الدخل القومي[٢].

---

[1]*Daily News Egypt (2011). 'Egypt mulls reducing energy subsidies', Daily News Egypt, 28 August 2011. Daily Star (2011). 'Cracks appear in Lebanon fuel subsidy agreement', Daily Star, 21 May 2011. **Darbouche, H. and Fattouh, B. (2011). 'The Implications of the Arab Uprisings for Oil and Gas Markets', MEP 2, September 2011, Oxford: Oxford Institute for Energy Studies

[2] *IMF (2010b). 'Jordan: 2010 Article IV Consultation– Staff Report and Public Information Notice', IMF Country Report No. 10/297, September 2010, Washington D.C.: IMF.

**IMF (2011a). 'Morocco: 2011 Article IV Consultation– Staff Report, Public Information Notice on the Executive Board Discussion and Statement by the Executive Director for Morocco', IMF Country Report No. 11/341, December 2011.

***IMF (2011b). 'Regional Economic Outlook, Middle East and Central Asia', Washington D.C.: International Monetary Fund, April 2011.

وتشير الدراسات الدولية[1] أن غالبية برامج دعم الطاقة في الدول العربية منحازة لذوي الدخل المرتفع فمن بين سبعة عشر برنامج لدعم الطاقة تتوزع ما بين برامج دعم الكهرباء والمنتجات النفطية والديزل ودعم السلع الأساسية في سبعة دول عربية هي سوريا واليمن وموريتانيا والمغرب والأردن ومصر ولبنان لم يثبت سوى فاعلية برنامج واحد فقط لانحيازه للفقراء. ويتمثل هذا البرنامج في نظام دعم الكيروسين في اليمن. في المقابل بينت الدراسة أن الصورة تبدو أفضل فيما يتعلق بدعم الغذاء مع انحياز عدة برامج للفقراء .

المبحث الثالث

الدروس المستفادة من برامج دعم الطاقة

تبين التجارب الدولية أنه عند تنفيذ برامج الأصلاح لدعم الطاقة فى العديد من الدول يوجد العديد من المتطلبات التى يجب تنفيذها حتى تضمن الدول نجاح تنفيذ هذه البرامج. وهذه المتطلبات هى:

١. تطوير رؤية شاملة لإصلاح قطاع الطاقة

يتطلب نجاح برامج إصلاح دعم الطاقة تطوير رؤية شاملة لإصلاح قطاع الطاقة يتم صياغتها من خلال لجنة عليا أو فريق عمل عالي المستوى بمشاركة كافة الشركاء المعنيين وأصحاب المصالح المختلفة سواء في منظومة الانتاج أو النقل أو استهلاك الطاقة ٠ حيث أن تعاون هذه الأطراف في وضع تصور لسياسات الإصلاح بغرض تحقيق أهداف محددة يزيد من فرص نجاح هذه السياسات .

وتختص اللجنة أو فريق العمل المشار إليهما بتوضيح نوعية التدابير اللازم إجرائها في كل مرحلة والتعديلات اللازمة لإصلاح منظومة دعم الطاقة على المدى المتوسط والطويل لتحقيق الأهداف المعلنة لهذه الرؤية وتشير التجارب في هذا الصدد إلى أن تشكيل لجنة عالية المستوى تضم ممثلين عن

---

(1) Ibid

منتجي الطاقة والمستهلكين والشركات العاملة في منظومة التوزيع إضافة إلى الجهات الحكومية المعنية وجمعيات حماية المستهلكين، وممثلين عن نقابات عمال النقل ومجموعة من الخبراء في مجالات الاقتصاد والطاقة يذلل الكثير من الصعوبات التي من الممكن أن تواجه برامج الإصلاح ويضمن لها قدرآ كبيرآ من التأييد في هذه الأوساط .

ووفقآ للتجارب الدولية قامت خطط الإصلاح الفعالة على تبني خطة محكمة واستراتيجية واضحة للاصلاح ففي الفلبين وتركيا تم صياغة خطط متوسطة الأجل للاصلاح مدعومة بتخطيط دقيق بما شكل عاملا أساسيآ وراء نجاح الإصلاحات الهادفة إلى تحرير أسعار الكهرباء. وعلى النقيض لم يتحقق نفس القدر من النجاح في بعض البلدان التي وضعت خططآ غير فعالة للاصلاح مثل اندونيسيا ونيجيريا.

٢. تنفيذ استراتيجية قوية للإ تصال

يتطلب نجاح برامج الإصلاح تنفيذ استراتيجية قوية للاتصال مع جمهور المواطنين تستند إلى معلومات دقيقة توضح للجمهور حجم دعم الطاقة على مستوى الدولة والآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية جراء الاستمرار في هذا الدعم وبيان وتوضيح أهداف الإصلاح لكافة المواطنين بشكل مبسط ومقبول. وكذلك توضيح ماهية المكاسب المتوقعة جراء هذا الإصلاح ونوعية التدابير التعويضية التي ستتبناها الحكومة للتخفيف من أثر الإصلاح على الفئات المتضررة على أن يتم تنفيذ هذه الاستراتيجية بشفافية كاملة وبمشاركة من كافة الاطراف المعنية .

وتشير التجارب الدولية إلى ان احتمالات نجاح برامج إصلاح دعم الطاقة تتضاعف ثلاث مرات تقريبآ في ظل وجود تأييد شعبي قوي واستراتيجية تواصل عامة مسبقة ٠ حيث قامت التجارب الناجحة على تنفيذ حملات إعلامية واسعة النطاق قبل الشروع في الإصلاحات للتأكيد على أن الهدف الأساسي من الإصلاح يتمثل في تحسين مستويات الكفاءة الاقتصادية

وتمكين الحكومات من انفاق المزيد على البنود الأساسية المحفزة للنمو الاقتصادي والتشغيل مثل الصحة والتعليم عبر إحلال آليات الدعم المعمم بنظم دقيقة لاستهداف الفقراء ٠ الأمر الذي ساهم في التخفيف من حدة المعارضة الشعبية لهذه السياسات

ومن الضروري أن يستند تصميم هذه الحملات الاعلامية واسعة النطاق على نتائج تقارير توضح تحليل العائد والتكاليف لإصلاح منظومة دعم الطاقة بحيث تحدد وبشكل دقيق الفئات المتضررة جراء تنفيذ برامج الإصلاح والمكاسب الاقتصادية الكلية التي من الممكن أن يجنيها الاقتصاد ككل جراء هذا التحرير ومن ثم الموازنة بين الكلفة الخاصة بالإصلاح والعائد المتوخى من تنفيذه على المستوى القومي وبخاصة فيما يتعلق برفع المستوى المعيشي للفئات غير القادرة وتقليل معدلات الفقر وخدمة المناطق المحرومة وتحسين خدمات التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الحكومية الأساسية.

٣. تطبيق منهج تدريجى وانتقائى فى الإصلاح

تشير التجارب الناجحة في إصلاح نظم دعم الطاقة إلى ضرورة تبني منهج تدريجي وانتقائي في الإصلاح بما يعني التدرج في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة زمنياً مع البدء بالإصلاحات التي لا تمس الفئات الفقيرة وذلك بما يحقق هدفين رئيسيين وهما. أولاً إتاحة الوقت الكافي للاسر والوحدات الاقتصادية لتعديل نمط استهلاكها من الطاقة، وثانياً إتاحة الفرصة للحكومات لتنفيذ برامج قوية ودقيقة لاستهداف الفقراء قبل البدء في تبني تدابير للاصلاح من شأنها التأثير سلباً على مستويات معيشة هذه الفئات .

ويعتمد هذا التدرج والتسلسل على عدد من العوامل من بينها مقدار الدعم الموجه لمنتجات الطاقة ونسب الاستفادة المختلفة من هذا الدعم على مستوى الأسر المعيشية والوحدات الاقتصادية ومستوى الأعباء التي تتحمل بها الموازنة العامة للدولة؟ حيث يكون من السهل نسبياً إصلاح دعم الطاقة في الحالات التي تنخفض فيها مستويات استفادة الفئات الفقيرة من هذا

الدعم؟ وفي هذه الحالات يمكن أن يتم الإصلاح في غضون فترات زمنية قصيرة .

في المقابل يحتاج الإصلاح لفترات زمنية طويلة في حالة ارتفاع نسبة استفادة الفئات غير القادرة من هذا الدعم وعدم وجود شبكات أمان اجتماعي وتزداد صعوبات الإصلاح مع ارتفاع كلفة برامج الدعم على الموازنة العامة للدولة بما قد يتطلب الإسراع بتنفيذ الإصلاحات للحد من الاختلالات الداخلية والخارجية والحصول على وفورات مالية يمكن استغلالها لكسب التأييد الشعبي لهذه البرامج. وتشير الدراسات القطرية إلى أن برامج الإصلاح الناجحة استغرقت في المتوسط خمس سنوات وانها نفذت بشكل تدريجي وفق خطط متوسطة المدى.

ويندرج وفق هذا التوجه أولويات بدء الحكومات في سياسات الإصلاح بالتحرير التدريجي لأسعار الطاقه للاستخدامات الصناعية وأغراض توليد الكهرباء، يلي ذلك البدء بالتحرير التدريجي لأسعار منتجات الطاقة التي تستخدمها الأسر مع البدء بالمنتجات التي تستهلكها الشرائح الغنية بشكل أكبر مثل البنزين عالي الأوكتان. ويلي ذلك وفي مراحل لاحقة من الإصلاح، التحرير التدريجي لأسعار منتجات وقود الديزل والكروسين التي تضر بشكل مباشر الفئات الفقيرة، وبحيث لا يتم البدء بهذه الإصلاحات إلا بعد بناء شبكات الأمان الاجتماعي وتعزيز فاعليتها واستخدام الوفورات الناتجه عن الإصلاح في المراحل السابقة في صوره تحويلات لدعم الفئات الهشة.

٤. تعزيز شبكات الآمان الإجتماعى

يعتبر تبني تدابير تعويضية للتخفيف من الآثار السلبية على الفئات غير القادرة عبر شبكات فعالة للحماية أو الأمان الاجتماعي من أبرز المتطلبات الرئيسية الضرورية لنجاح سياسات الإصلاح، حيث أن قيام الحكومات باستغلال جزء من الموارد المتوفرة نتيجة التحرير التدريجي لأسعار الطاقة

لتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي يساهم بشكل كبير في تقليل العب ء الاقتصادي على الفئات الفقيرة جراء إصلاح دعم الطاقة.

و في هذا الإطار تبدو أهمية تنفيذ عدد من التدابير، يأتي في مقدمتها تبني نظم دقيقة لاستهداف الفئات غير القادرة قبل الشروع في تحرير اسعار المنتجات التي تمسر الفقراء بشكل أكبر وهنا تبدو الحاجة ملحة لاستهداف الفئات الأكثر هشاشة ومن بينها الفقراء في المناطق الريفية والمناطق المهمشة سواء من خلال برامج الدعم النقدي المشروط أو غير المشروط.

ورغم كون التحويلات النقدية غير المشروطة تعتبر من أهم الأساليب المفضلة لدى الحكومات لتعويض الفئات المستحقة للدعم لكونها تتسم بالمزيد من المرونة؟ إلا أن تلك البرامج عادة ما تكون مكلفة وغير فعالة على المدى الطويل في المقابل يقترن أسلوب التحويلات النقدية المشروطة بتحقيق مستويات أكبر من الكفاءة على صعيد مساهمته في تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومي فمن خلال التحويلات النقدية المشروطة تتمكن الفئات المستهدفة من الحصول على تحويلات مادية شريطة التزام الأسر المستهدفة باستيفاء شروط الحصول على هذه التحويلات مثل إلحاق أبنائها بالمدارس أو الالتحاق ببرامج محو الأمية أو زيادة مستويات المشاركة في سوق العمل .

ففي هذا الصدد، تساهم شبكات الامان الاجتماعي التي تتبنى برامج الدعم النقدي المشروط في تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية والتي من شأنها تعزيز التنمية البشرية مثل القضاء على الأمية، وتحسين المستويات الصحية وزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس وتقليل معدلات التسرب من التعليم، وزيادة معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل، حيث ثبت فاعلية هذه البرامج مقارنة ببرامج الدعم النقدي غير المشروط.

وتبرز في هذا السياق أهمية التعاون ما بين أجهزة الحكومة المعنية ومن مؤسسات المجتمع المدني المختلفة والجمعيات الأهلية بهدف التحديد الدقيق

للفئات المستهدفة وتعبئة الموارد ٠ والوقوف على أكثر شبكات الآمان الاجتماعي كفاءة وفاعلية من واقع خبرة الجمعيات الاهلية في التعامل مع هذه الفئات.

٥. تبنى تدابير دائمة لتسعير الطاقة وفقا لآليات السوق

من الضروري في إطار إصلاح منظومة دعم الطاقة تبني تدابير تضمن تسعير منتجات الطاقة استنادآ لآليات السوق بما يعكسر الجوانب والعوامل المتعلقة بالعرض والطلب على هذه المنتجات، وخاصة في حالة الارتفاع الكبير في الأسعار العالمية لمنتجات الطاقة فقد نجحت جنوب أفريقيا في تنفيذ آلية للتسعير التلقائي لمنتجات الطاقة على مدى أكثر من خمسة عقود ونجحت كل من الفلبين وتركيا في تنفيذ مثل هذه الآلية خلال تحولهما للتسعير الحر لمنتجات الطاقة وكانت هذه البلدان الثلاثة حريصة على نشر معلومات تفصيلية عن تلك الآليات وكيفية عملها للجمهور ونشر ذلك في وسائل الاتصال المختلفة .

نتائج البحث وتوصياته

من خلال هذا البحث توصلنا لمجموعة من النتائج ينبغي الاعتراف بها نذكر منها:-

١) تعددت التعريفات الخاصة بالدعم بشكل عام فإلى الآن لايوجد مفهوم محدد له. وأن أنسب تعريف للدعم بشكل عام هو ""أيه تدابير من شأنها بقاء الأسعار عند مستوى أدنى من سعر السوق وذلك للمستهلكين وعند مستوى أعلى منه وذلك المنتجين. كما أن هذه التدابير قد يكون هدفها خفض التكاليف بالنسبة للمنتج من خلال منحه دعم مباشر أو غير مباشر".

٢) على عكس مفهوم الدعم نجد أن معظم الدراسات أتفقت على تعريف محدد لدعم الطاقة .إذ عرفته بأنه الفرق بين السعر المدفوع لمواد الطاقة على إختلاف أنواعها من قبل المنتج أو المستهلك والسعر المعيارى أو المرجعى لها. وهذا التعريف هو ماتبنته المنظمات الدولية مثل وكالة الطاقة الدولية

والبنك الدولى إذ عرفوا دعم الطاقة بأنه الفرق بين سعر مواد الطاقة فى الأسواق العالمية والسعر التى تباع به فى الاسواق المحلية.

٣) على الرغم من أنّ الدعم عموما يتأخذ العديد من الصور مثل الدعم الكلى والجزئى والمباشر وغير المباشر إلا أن دعم الطاقة يشمل نوعان فقط هما دعم الاستهلاك ودعم الإنتاج

٤) يؤدي القطاع الصناعي في الدول العربية دوراً مهماً في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويساهم بشكل فعال، بشقيه الاستخراجي والتحويلي، في الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات. فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام ٢٠١٥ على سبيل المثال نحو ٢٤٢٩,١ مليار دولار، ساهم القطاع الصناعي في الدول العربية بنسبة ٣٣,٦% منه، وتوزعت مساهمة الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى لنفس العام مابين ٢٢,٦ % نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية و١١% نسبة مساهمة الصناعات التحويلية.

٥) تعتبر الدول العربية من أحد أكبر المنتجين للطاقة في العالم، إذ بلغ نصيب الدول العربية المنتجة للنفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي حوالي٢٥,٧مليون برميل في اليوم أي ما يقدر بثلث الإنتاج العالمي والبالغ ٨٧,٨٢ مليون برميل يوميا لسنة ٢٠١٦ .

٦) أكبر المصادر المستخدمة لتوليد الطاقة فى الدول العربية هى المواد الأولية . ويعتبر القطاع الصناعي أكبر القطاعات المستهلكة للطاقة في الدول العربية.

٧) تتواجد في عدد من الدول العربية صناعات تصنف بالصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة وتتضمن الصناعات الكيميائية، والمعدنية، والغذائية، وصناعة الورق، والزجاج، ومواد البناء.

٨) تلعب الصناعه التحويلية دورا هاما فى الاقتصاد الماليزى. إذ إزدادت نسبة مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالى الماليزى بصفة عامة خلال الفترة

من عام ١٩٧٠ حتى عام ٢٠١٧ وبصفة خاصة خلال الخمس سنوات الماضية. حيث أرتفعت مساهمتها من نحو ١٥,١٩ % عام ١٩٧٠ إلى نحو ٢٢,٥٩% عام ٢٠١٧. كما بلغت مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالى نحو ٢٣,١٢ % فى المتوسط خلال نفس الفترة. ويرجع إرتفاع مساهمتها إلى عدة أسباب منها؛(١) تبنى سياسات جاذبة للإستثمار الأجنبى المباشر، و(٢)الإهتمام بالتعليم، و(٣) التنمية البشرية ووفرة العمالة الماهرة والمدربة.

٩) أعلى القطاعات الاقتصادية استهلاكا للطاقة فى ماليزيا هى قطاع النقل والمواصلات ثم قطاع الصناعه. وكان أكثر مواد الطاقة استهلاكا فى قطاع الصناعة هو البترول ثم الغاز والكهرباء.

١٠) بلغت إعانات الدعم الموجه نحو الوقود والتعليم والقطاعات الاجتماعية الأخرى للاقتصاد الماليزى مستويات قياسية. كما مايلى:

(أ) إرتفاع نسبة نفقات دعم الوقود إلى كل من الإنفاق الحكومى والناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠١٤، و(ب) التزايد المستمر فى إجمالى نفقات الدعم بصورة عامة وفى نفقات دعم الوقود بصورة خاصة.

١١)ماقامت به الحكومة الماليزية من ترشيد للدعم الموجه للطاقة كان إستجابه لتوجهات المؤسسات الدولية بما فيها رابطة الآسيان كنتيجة للآثار البيئة الضارة الناتجه عن سوء استخدام موارد الطاقة الملوثة للبيئة كالفحم والبترول. علاوة على أنّ أصلاح نظام الدعم الموجه للطاقة سينتج عنه العديد من التغيرات الهيكلية فى جميع القطاعات خصوصا فى المدى القصير من ناحية، وسيرتب عليه إرتفاع أسعار كل من الصناعات المغذية للصناعات الرئيسية ومنتجات هذه الصناعات من ناحية أخرى فيما يعرف بصدمة السعر.

١٢)تبين التجارب الدولية أنه عند تنفيذ برامج الإصلاح لدعم الطاقة فى العديد من الدول يوجد العديد من المتطلبات التى يجب تنفيذها حتى تضمن

الدول نجاح تنفيذ هذه البرامج. وبالإضافة إلى ما تم ذكره من نتائج فقد توصنا إلى مجموعة من التوصيات نذكر منها:-

١) ضرورة تبنى سياسات إجتماعية مكملة لسياسات ترشيد الدعم من أجل تجنب الآثار الاقتصادية السلبية الناشئة عن ترشيد الدعم.
٢) تطوير رؤية شاملة لإصلاح دعم الطاقة
٣) تطبيق منهج تدريجى وانتقائى
٤) تعزيز شبكات الآمان الإجتماعى
٥) تبنى سياسات لتسعير الطاقة وفقا لآليات السوق.

وعلاوة على ذلك يوصى الباحث بضرورة مراعاة الاعتبارات التالية عند وضع سياسة لإعادة هيكلة الدعم وعند التخطيط للتعديل في سياسات التسعير تتمثل في:

١) تحديد المستوى الصحيح أو المناسب للأسعار، وكيفية التوصل إلى تحديد هذه الأسعار
٢) توزيع الدعم طبقا لنوع منتج الطاقة وكذلك القطاعات الاستهلاكية المختلفة .
٣) التوقعات المحتملة لأثر التعديل في سياسة الدعم والتسعير على المدى القصير والمدى الطويل وتاثيرها على الاقتصاد القومي ومستويات التضخم والإنفاق والإيرادات الحكومية
٤) تحديد الشرائح الاجتماعية التي يجب تعويضها نتيجة لرفع أو تخفيض الدعم ويمكن الاستعانة بالبطاقات الذكية لهذه الفئه اذا استمر الدعم عينية.
٥) تحديد القيمة المناسبة لهذا التعويض وكيفية توصيلها لمستحقيها وذلك حال تطبيق الدعم.

المراجـــــع

1) Al Arabiya News (2011). ‘Jordan cuts food & fuel prices, and creates govt jobs’, Al Arabiya News, 13 January 2011.
2) Alderman, H. (2002) ‘Subsidies as a Social Safety Net: Effectiveness and Challenges’, Social Protection Discussion Paper Series, 0224. Washington, DC: World Bank
3) Anderson, K., McKibben, W.J. (2000), Reducing coal subsidies and trade barriers: Their contribution to greenhouse gas abatement. Environment and Development Economics, 5, 457-481.
4) Arze del Granado, Javier, David Coady, and Robert Gillingham (2012) "The Unequal Benefits of Fuel Subsidies: A Review of Evidence for Developing Countries" World Development, Vol. 40(Novmber) , PP: 2234–48.
5) Bressand, F., Farrell, D., Haas, P., Morin, F., Nyquist, S., Remes, J., Roemer, S., Rogers, M.,Rosenfeld, J., and Woetzel, J. (2007). Curbing Global Energy Demand Growth: The Energy Productivity Opportunity.
6) Burniaux, Jean-Marc, Jean Chateau, Romain Duval, and Stéphanie Jamet(2009,) "The Economics of Climate Change Mitigation: How to Build the Necessary Global Action in a Cost-Effective Manner" OECD

Economics Department Working Papers No. 701.

7) Calderón, César, (2008) "Infrastructure and Growth in Africa" Policy Research Working Paper No. 4914 (Washington: World Bank)

8) Clements, B. J., S. Gupta, and H.-S. Jung (2003). 'Real and distributive effects of petroleum price liberalization: The case of Indonesia', IMF Working Papers 03/204, International Monetary Fund

9) Clements, Benedict, Hong-Sang Jung, and Sanjeev Gupta(2007) "Real and Distributive Effects of Petroleum Price Liberalization: The Case of Indonesia" The Developing Economies, Vol. 45, No. 2, pp. 220–37

10) Clements, M. B. J., Coady, D., Fabrizio, M. S., Gupta, M. S., Alleyne, M. T. S. C., & Sdralevich, M. C. A. (2013). Energy subsidy reform: lessons and implications. International Monetary Fund,PP:5-7.

11) Coady, D. P., El Said, M., Gillingham,R., Kpodar, K., Medas, P., and Newhouse, D. (2006) 'The Magnitude and Distribution of Fuel Subsidies: Evidence from Bolivia, Ghana, Jordan, Mali, and Sri Lanka', IMF Working Paper, 06/247, Washington, DC: International Monetary Fund.

12) Coady, D., Parry, I. W., Sears, L., & Shang, B. (2015). How large are global energy subsidies?" CESifo Working Paper, No. 5814, P.6.

13) Coady, David, Moataz El-Said, Robert Gillingham, Kangni Kpodar, Paulo Medas, and David Newhouse, 2006, ―The Magnitude and Distribution of Fuel Subsidies: Evidence from Bolivia, Ghana, Jordan, Mali, and Sri Lanka,‖ IMF Working Paper No. 06/247 (Washington: International Monetary Fund).
14) Coady, David, Robert Gillingham, Rolando Ossowski, John Piotrowski, Shamsuddin Tareq, and Justin Tyson, 2010, ―Petroleum Product Subsidies: Costly, Inequitable, and Rising,‖ IMF Staff Position Note No. 10/05 (Washington: International Monetary Fund).
15) Cust, J., & Neuhoff, K. (2010). The economics, politics, and future of energy subsidies. In Report from climate policy initiative workshop, hosted at DIW Berlin,PP:2-4.
16) Daily News Egypt (2011). 'Egypt mulls reducing energy subsidies', Daily News Egypt, 28 August 2011. Daily Star (2011). 'Cracks appear in Lebanon fuel subsidy agreement', Daily Star, 21 May 2011. **Darbouche, H. and Fattouh, B. (2011). 'The Implications of the Arab Uprisings for Oil and Gas Markets', MEP 2, September 2011, Oxford: Oxford Institute for Energy Studies
17) Dudine, P., J.John, M.Lewis, L. Monasi, H.Tadesse, and J. Zeuner (2006) "Weathering the

Storm So Far: The Impact of the 2003–05 Oil Shock on Low-Income Countries" IMF Working Paper No. 06/171

18) Economic Research Institute for ASEAN and East Asia [ERIA] (2015), Energy Outlook and Energy Saving Potential in East Asia

19) Ellis, J.(2010) "The Effects of Fossil-Fuel Subsidy Reform: A Review of Modelling and Empirical Studies Untold Billions: Fossil-Fuel Subsidies, Their Impacts and the Path to Reform", Geneva: Global Subsidies Initiative.

20) Escribano, Alvaro, J. Luis Guasch, and Jorge Pena,(2008)"ARobust Assessment of the Impact of Infrastructure on African Firms' Productivity, Africa Infrastructure Country" Diagnostic Working Paper (Washington: World Bank).

21) Fattouh, B., & El-Katiri, L. (2012). Energy subsidies in the Arab world, United Nations Development Programme, Regional Bureau for Arab States, Arab Human Development Report, Research Paper Series.

22) Fofana, Ismaél, Margaret Chitiga, and Ramos Mabugu, 2009, "Oil Prices and the South African Economy: A Macro-Meso-Micro Analysis," Energy Policy, Vol. 37(December), pp. 5509–18

23) Gupta, Sanjeev, Marijn Verhoeven, Robert Gillingham, Christian Schiller, Ali

Mansoor, and Juan Pablo Cordoba, 2000, Equity and Efficiency in the Reform of Price Subsidies: A Guide for Policymakers (Washington: International Monetary Fund).

24) Heggie, Ian G., and Piers Vickers (1998) "Commercial Management and Financing of Roads" World Bank Technical Paper No. 409.

25) IMF (2010b). 'Jordan: 2010 Article IV Consultation– Staff Report and Public Information Notice', IMF Country Report No. 10/297, September 2010, Washington D.C.: IMF.

26) IMF (2011a). 'Morocco: 2011 Article IV Consultation– Staff Report, Public Information Notice on the Executive Board Discussion and Statement by the Executive Director for Morocco', IMF Country Report No. 11/341, December 2011 .

27) IMF (2011b). 'Regional Economic Outlook, Middle East and Central Asia', Washington D.C.: International Monetary Fund, April 2011.

28) Institute for Fiscal Studies (IFS) (2012) "Tax and Benefit Tables" (London).

29) International Energy Agency (IEA) (2011a) "Development in Energy Subsidies," Chapter 14 of the 2011World Energy Outlook.

i. International Energy Agency (IEA), (2011b)"Fossil-Fuel Subsidies—Methodology and Assumptions"World Energy Outlook

30) International Energy Agency (IEA), 2011a, ―Development in Energy Subsidies," Chapter 14 of the 2011 World Energy Outlook (Paris.)
31) International Monetary Fund, (2012 c) "Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa: Sustaining Growth amid Global Uncertainty" World Economic and Financial Surveys (Washington.)
32) KIMURA,S.(2015)" Economic Impact of Removing Energy Subsidies in Malaysia"
33) Koplow, D.(2009) "Measuring Energy Subsidies Using the Price-Gap Approach: What Does It Leave Out?‖ IISD Trade, Investment and Climate Change Series (Winnipeg: International Institute for Sustainable Development,PP:4-8.
34) Kumar, Manmohan S., and Jaejoon Woo, (2010) "Public Debt and Growth" IMF Working Paper No. 10/174 (Washington: International Monetary Fund).
35) Lin, B., Jiang, Z. (2011), Estimates of energy subsidies in China and impact of energy subsidies reform. Energy Economics, 33, 273-283.
36) Lofgren, H., Harris, R.L., Robinson, S., Thomas, M., El-Sald, M. (2002), A Standard Computable General Equilibrium (CGE) Model in GAMS. Washington, DC: International Food Policy Research Institutre

37) Malaysia Government (2015), Eleventh Malaysia Plan 2016-2020.
38) Mundaca, G.(2014)“Economic Impacts of Energy Subsidies,” mimeo.
39) Rogoff, Kenneth, and Carmen Reinhardt (2010)"Growth in a Time of Debt" American Economic Review, Vol. 100, No. 2, pp. 573–8.
40) Saunders, M., Schneider, K. (2000), Removing Energy Subsidies in Developing and Transition Economies. ABARE Conference Paper, 23rd Annual IAEE International Conference, International Association of Energy Economics, June 7-10.
41) Solaymani, S., Kari, F. (2014), Impacts of energy subsidy reform on the Malaysian economy and transportation sector. Energy Policy, 70, 115-125.
42) Solaymani, S., Kari, F., (2013). "Environmental and economic effects of high petroleum prices on transport sector," Energy, 60(C), 435-441.
43) Solaymani, S., Kari, F., Zakaria, R.H., (2014). "Evaluating the Role of Subsidy Reform in Addressing Poverty Levels in Malaysia: A CGE Poverty Framework," Journal of Development Studies, 50(4), 556-569.
44) Sterner, T. (2012) "Fuel Taxes and the Poor: The Distributional Effects of Gasoline Taxation

and Their Implications for Climate Policy" (Washington: RFF Press).

45) United Nations Environment Programme (UNEP)(2008) "Reforming Energy Subsidies: Opportunities to Contribute to the Climate Change Agenda" Division of Technology, Industry and Economics (Paris).